روناهي
بين الحقيقة

مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
shrktronahi@gmail.com
المكتب الرئيسي: ٠٣٨٣٧٤١٦٦
(القامشلو - حي الهري- طريق عامودا شارع روناهي/الفرندة)

r.ronahi2011@gmail.com
ronahinewspaper@gmail.com
+963 984370218
+963 052 423165

rojnama ronahi
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 938541707

@rojnameyaronahi2011
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi

رحلة في عالم النحل والتعرف على خبرة شيخ نبي حمي

في إنتاج العسل والعلاج الطبيعي

كوباني/ سلافا أحمد ـ بين خلايا النحل التي ينقلها بين المراعي الغنية بالأزهار والنباتات البرية، نجح "شيخ نبي حمي" من مدينة كوباني في إنتاج العسل الطبيعي وصناعة علاجات مستخلصة من منتجات النحل والأعشاب الطبية، واضعاً خبرته في خدمة الأهالي وتقديم بدائل علاجية طبيعية للمرضى داخل سوريا وخارجها.

وسط الطبيعة الغنية بالنباتات البرية والأزهار الموسمية في مناطق الفرات، يواصل المواطن "شيخ نبي حمي" من مدينة كوباني رحلته في تربية النحل، وإنتاج العسل الطبيعي، بعد سنوات من البحث والتعلم واكتساب الخبرة في هذا المجال.

ولم يقتصر عمله على إنتاج العسل فحسب، بل توسع ليشمل إعداد علاجات طبيعية مستخلصة من منتجات النحل والأعشاب الطبية، في مبادرة تهدف إلى تعزيز ثقافة العلاج الطبيعي، وتوفير منتجات صحية تسهم في دعم صحة المجتمع وخدمة الأهالي، ولا سيما أصحاب الدخل المحدود والمرضى المحتاجين.

رحلة تربية النحل

وبدأ "شيخ نبي حمي"، صاحب "سوبر ماركت الشيخ" في مدينة كوباني، رحلته مع تربية النحل قبل نحو خمسة أعوام، مدفوعاً بحبه لهذه المهنة ورغبته في التعرف إلى أسرارها وفوائدها، ويملك اليوم مئات خلايا النحل التي يقوم برعايتها وفق أساليب طبيعية، فينقلها بشكل مستمر بين مناطق مختلفة غنية بالأزهار والنباتات البرية والشوكيات، بهدف الحصول على عسل طبيعي عالي الجودة.

وفي الصدد، أكد "حمي" إن بداياته لم تكن سهلة، إذ وضع في البداية نحو ٤٠ خلية نحل كتجربة أولى بهدف التعلم واكتساب الخبرة، وتمكن حينها من إنتاج ما يقارب كيلوغراماً ونصف الكيلو من العسل، وبعد ذلك قرر توسيع مشروعه بشراء نحل أجنبي، إلا أن قلة الخبرة في ذلك الوقت أدت إلى نفوق جميع الخلايا، متسبباً بخسارة مالية قدرت بنحو أربعة آلاف دولار أمريكي.

ورغم تلك الخسارة، لم يتخل "حمي" عن حلمه، بل واصل البحث والدراسة والتعلم، حتى تمكن من التواصل مع خبراء في مجال تربية النحل، ليعيد استيراد أنواع جديدة من النحل من الساحل السوري، وبدأ مرحلة جديدة أكثر نجاحاً، ومع مرور الوقت توسع المشروع فشمل مزارع ومواقع متعددة في كوباني والرقة، بمساعدة فريق مختص يتولى رعاية النحل ونقل الخلايا بين المراعي الطبيعية في مختلف مناطق الفرات.

ولم يقتصر عمل "حمي" على إنتاج العسل فحسب، بل اتجه إلى صناعة العلاجات الطبيعية المعتمدة على العسل والأعشاب الطبية، فتمكن بعد سنوات من البحث والتجربة من إعداد خمسة أنواع من العلاجات الطبيعية، تشمل علاج القولون العصبي والأكزيما، وبعض حالات العقم لدى الجنسين، إضافة إلى مضاد حيوي طبيعي ومقوٍ عام للجسم.

كما يقوم بإنتاج "العكبر" أو البروبوليس، الذي يعد من المنتجات النادرة في المنطقة، ويستخدم في العديد من الوصفات العلاجية الطبيعية نظراً لخصائصه المضادة للبكتيريا والفيروسات وقدرته على تعزيز المناعة.

هدفه من تربية النحل

وأكد "حمي"، أن هدفه الأساسي ليس تحقيق الأرباح بقدر ما هو خدمة المجتمع وتقديم المساعدة للأهالي، موضحاً، أنه يقوم بإعداد خلطات علاجية خاصة وفق احتياجات المرضى والوصفات المطلوبة، ويجلب الأعشاب الطبيعية المستخدمة في تلك الخلطات من أسواق باب الحديد في مدينة حلب، وأضاف: "بعض المواد الداخلة في تركيب العلاجات مرتفعة الثمن، لكنه يحرص على تقديمها مجاناً للحالات المحتاجة، كما يعد خلطات علاجية مجانية للمرضى الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف العلاج، انطلاقاً من واجبه الإنساني تجاه أبناء المنطقة".

وأشار، إلى أن منتجات النحل الطبيعية تحتلك فوائد صحية كبيرة، فالعسل يعد مصدراً غنياً بالطاقة والفيتامينات ومضادات الأكسدة، ويساهم في تقوية جهاز المناعة وتحسين صحة الجهاز الهضمي وتسريع التئام الجروح، كما يتميز العسل الطبيعي بأنه لا يفسد مع مرور الزمن إذا تم حفظه بالشكل الصحيح، ولذلك لا يمتلك تاريخ انتهاء صلاحية بالمعنى المتعارف عليه.

ويبلغ سعر الكيلوغرام الواحد من العسل الطبيعي الذي ينتجه نحو ٢٠ دولاراً أمريكياً، فيما تصل قيمة الكيلوغرام الواحد من العكبر إلى نحو ألفي دولار، نظراً لندرته وصعوبة إنتاجه، إلا أن "شيخ نبي حمي"، أكد في ختام حديثه، أنه لا يبيعه، بل يقدمه للمرضى والمحتاجين مساعدة إنسانية.

بعد أكثر من ست سنوات من العطش.. أهالي الحسكة ينتظرون مياه علوك والوعود تتجدد

أكد مواطنون من مدينة الحسكة إن أزمة المياه المستمرة منذ سنوات زادت من معاناتهم اليومية وأجبرتهم على الاعتماد على الصهاريج والخزانات العامة لتأمين احتياجاتهم الأساسية، وأشاروا إلى أن ارتفاع أسعار المياه ورداءة جودة بعضها شكّلا عبئاً إضافياً على الأهالي. **ص-٧**

عملية السلام والمجتمع الديمقراطي بين تحولات الحركة الكردية وتردد السلطات التركية

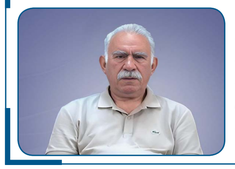

عادت عملية السلام والمجتمع الديمقراطي القائمة بين حركة التحرر الكردستانية، والسلطات التركية مرة أخرى إلى واجهة المشهد السياسي، بعد سلسلة من التطورات غير المسبوقة التي شهدها عام ٢٠٢٥، وفي مقدمتها إعلان حزب العمال الكردستاني، عقب مؤتمره الثاني عشر، وقف الكفاح المسلح، ثم تنظيم مراسم رمزية لإحراق الأسلحة. **ص-٥**

روناهي
بين الحقيقة

يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أسست عام ٢٠١١ـ السنة الخامسة عشرة | العدد : ٤٤٥٧ | النسخة الإلكترونية ـ ٤٤٥٧ | الخميس ـ ٢ تموز ٢٠٢٦م | (٥٠٠) ل.س

غضب شعبي ومطالب بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات التي طالت النساء في تل عران وتل حاصل

ندد أهالي مقاطعة الجزيرة إلى جانب التنظيمات النسائية الانتهاكات التي طالت أهالي تل عران وتل حاصل والاعتداء على النساء الكرديات من العناصر التابعة لوزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة، واعتبروا ذلك انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان وكرامة النساء، وأكدوا أن أي اعتداء على المرأة هو اعتداء على الحرية والعدالة، وطالبوا بفتح تحقيق عاجل وشفاف؛ لكشف ملابسات الاعتداء ومحاسبة الجناة؛ لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات.ص-٢

الاتفاق الإطاري... مطفأة بدائية لحريق عقود

تترقبُ الأوساط السياسيّة في الشرق الأوسط التداعياتِ العاصفةَ لتوقيع "الاتفاق الإطاريّ" بين لبنان وإسرائيل الذي وقع الجمعة ٢٦ حزيران ٢٠٢٦ برعايةٍ أمريكيّة، والذي يمثّل خَرْقاً جوهريّاً يتجاوز إدارة النزاع الميدانيّ نحو هندسة مسار سياسيّ وأمنيّ بعيد المدى، يربط الانسحاب الإسرائيليّ بنزع سلاح حزب الله، ويتزامن هذا المنعطف الدبلوماسيّ الحاد مع انقسام لبنانيّ داخليّ عميق. **ص-٨**

سيدات الهلال في مجموعة نارية ببطولة غرب آسيا للأندية

جاءت سيدات نادي الهلال في المجموعة الثانية بعد سحب قرعة بطولة غرب آسيا لأندية السيدات لكرة القدم، والتي ستقام بضيافة المملكة الأردنية الهاشمية على إستاد الأمير محمد بمدينة الزرقاء خلال الفترة من ٢٨ تموز إلى الخامس من آب ٢٠٢٦. **ص-١٠**

قضية "النحل والانتحال والوضع" في الشعر الجاهلي.. أول محرك حقيقي للنقد الأدبي في التاريخ

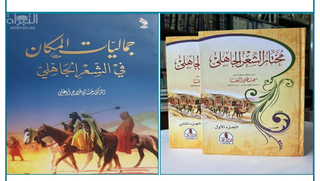

تعتبر قضية النحل أو "الانتحال والوضع" من أولى قضايا النقد الأدبي، التي تعد محركاً رئيساً لتتبع سير الشعراء القدامى وكتاباتهم والمقارنة والتمحيص في فحواها، وهي في الأدب مصطلح يشير إلى نسبة أشعار أو أبيات قيلت في عصور لاحقة إلى شعراء جاهليين لم ينظموها. **ص-٩**

خسائر كبيرة في محاصيل القمح بقرية "كرصور" جراء الحرائق والمزارعون يطالبون بالتعويض

- أكد مزارعو قرية كرصور بريف قامشلو في مقاطعة الجزيرة، أن الحرائق التي اندلعت في أراضيهم الزراعية خلال موسم الحصاد الحالي تسببت بخسائر كبيرة في المحاصيل والمستلزمات الزراعية، مشيرين، إلى أن النيران أتت على مساحات واسعة من الأراضي، وسط مطالب بتعويض المتضررين وتحسين جاهزية فرق الإطفاء والإسعاف خلال مواسم الحصاد. **ص-٣**

عدسة روناهي

مراكز توزيع صحيفة روناهي واقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧- فرع (٢) الشارع العام، مقابل جامع الشلاح ٤٥٢٠٨١/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الراوي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٤٠٦٩٩/ مكتبة الجواهري ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة دار القلم- الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧/ مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٠٩٦٦٢٧٨٤٥٧-٧٤٥٧٣٣/ المكتبة الرئيسية - كركي لكي- ٧٥٤٤١٦/ عامودا (مكتبة أرين ٣٢٣٢٣٣) / دريكية (مكتبة سها ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

انتهاكات بحق النساء والمدنيين في تل عران وتل حاصل تثير غضباً ومطالب بالمحاسبة

روناهي/ قامشلو ـ إدانات ووقفات احتجاجية للاعتداء واستهدف النساء والمدنيين الكرد في بلدتي تل عران، وتل حاصل عقب حملة مداهمات واعتقالات، ومطالبة بضمان احترام حقوق المرأة، وحقوق الشعب الكردي، وفتح تحقيق في ملابسات ما جرى ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

أفادت مصادر محلية الثلاثاء ٣٠ حزيران المنصرم بأن قوات أمنية للحكومة السورية المؤقتة نفذت حملة مداهمات واسعة في بلدتي تل عرن وتل حاصل بريف حلب الشرقي، وهما بلدتان تقطنهما غالبية كردية، وسط انتشار عسكري كثيف وإغلاق مداخل ومخارج البلدتين.

شاركت في الحملة أكثر من ٢٠٠ آلية عسكرية، بينها دراجات نارية مزودة برشاشات متوسطة، وانتشرت القوات في مواقع عدة داخل البلدتين. كان أبرزها محيط دوار الدلة في تل عرن، بالتزامن مع تنفيذ عمليات دهم للمنازل وتفتيش في عدد من الأحياء.

وذكرت المصادر أن الحملة أسفرت عن اعتقال نحو عشرة شبان من الكرد، حيث بررت الجهات المنفذة للاعتقالات بأنها جاءت على خلفية الاشتباه بارتباطهم بما تصفه بـ"فلول النظام السابق"، في المقابل، نفى المرصد السوري لحقوق الإنسان صحة هذه الاتهامات، معتبراً أنها تُستخدم مبرراً لتنفيذ حملات استهدفت السكان الكرد في المنطقة، كما أفادت مصادر محلية بتسجيل حالات اعتداء طالت عدداً من النساء أثناء عمليات المداهمة، مشيرةً إلى إصابة المواطنة الكردية "نزهة حمكي" بجروح، نُقلت على إثرها إلى مستشفى تل عرن لتلقي العلاج.

وتقع تل عران جنوب شرق مدينة حلب إلى جانب تل حاصل التي تعد من أقدم التجمعات السكانية الكردية في المنطقة، فكان يقطنهما سكان كثر قبل اندلاع الأزمة السورية، معظمهم من الكرد، وخلال عقود حكم النظام السوري السابق، اشتكى سكان البلدتين من سياسات التهميش والإقصاء، وضعف التنمية والخدمات، فضلاً عن القيود المفروضة على الهوية والثقافة الكردية.

وقفات احتجاجية

شهدت عامودا وقامشلو والحسكة، وقفات احتجاجية تضامناً مع أهالي بلدتي تل عران وتل حاصل في ريف حلب، على خلفية الأحداث التي شهدتها المنطقتان، والتي قال المشاركون إنها استهدفت مدنيين وأثارت حالة من الغضب والاستنكار.

في مدينة عامودا، رفع المشاركون لافتات حملت عبارات منها: "من مدينة عامودا إلى تل عران وتل حاصل... القلب ينبض بالروح الكردية"، و"من أُجبت مقاتلات كرديات لن تكسرها أيادي الإرهاب"، و"المرأة الكردية رمز النضال". مؤكدين تضامنهم مع الأهالي ورفضهم لما وصفوه بالاعتداءات التي طالت المدنيين.

وأكد المشاركون أن الوقفة جاءت للتعبير عن رفض أشكال العنف والانتهاكات، داعين إلى حماية المدنيين وتعزيز الأمن والاستقرار، وفتح تحقيق في ملابسات ما جرى، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، بما يسهم في صون السلم الأهلي ومنع تكرار مثل هذه الحوادث.

وفي مدينة قامشلو، نُظمت وقفة احتجاجية في مركز محمد شيخو للثقافة والفن، شارك فيها عدد من الأهالي والنشطاء للتعبير عن التضامن مع أهالي تل عران وتل حاصل، والتأكيد على دعمهم للنساء والأسر المتضررة.

وتداول عدد من النشطاء والإعلاميين الكرد عبر منصات التواصل الافتراضي بيانات وتعليقات دعوا فيها إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، مؤكدين أن حماية المدنيين، ولا سيما النساء، تمثل مسؤولية قانونية وأخلاقية تقع على عاتق الجهات المعنية.

وركزت بعض الآراء المتداولة على ضرورة إجراء تحقيقات شفافة ومحاسبة كل من يثبت تورطه في أي تجاوزات، معتبرة أن تحقيق العدالة وحماية حقوق المدنيين في سوريا يشكلان أساساً للحفاظ على الاستقرار والسلم الأهلي، كما عبّر آخرون عن رفضهم لما وصفوه بالإساءة إلى النساء الكرديات، مطالبين القوى السياسية والجهات المعنية باتخاذ مواقف واضحة إزاء ما جرى، والعمل على ضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات.

وقال عضو هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي "آلدار خليل" إن ما يجري في تل عران وتل حاصل يمثل اعتداء خطيراً على المدنيين وانتهاكاً لحقوقهم من خلال الاعتقالات والانتهاكات، وهو ما

يهدد السلم الأهلي ويقوض الاستقرار ويعمّق الانقسامات، كما أكد ضرورة وقف الانتهاكات فوراً، والإفراج عن المعتقلين، وفتح تحقيق مستقل ومحاسبة المسؤولين، مع رفض أي ممارسات تستهدف المدنيين الكرد أو تهدف إلى التهجير القسري أو تغيير ديموغرافي.

بيانات إدانة

وفي هذا السياق أدانت منظمة سارا لمناهضة العنف ضد المرأة، حادثة الاعتداء على امرأة في ريف حلب من عناصر من الأمن العام للحكومة السورية المؤقتة، معتبرة ذلك انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان وكرامة النساء، وأكدت أن أي استخدام للعنف خارج إطار القانون مرفوض تماماً ويشكّل انتهاكاً واضحاً لمبادئ حقوق الإنسان، وطالبت بفتح تحقيق عاجل وشفاف ومستقل لكشف ملابسات الحادثة ومحاسبة المتورطين وفق القانون، وشددت على أن حماية النساء وصون كرامتهن وضمان سيادة القانون مسؤولية جرى، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، أساسية، وأن محاسبة المعتدين ضرورية لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات.

حقوق المرأة السورية

كما أصدر مجلس المرأة في حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) بياناً، جاء فيه: "في الوقت الذي كان يُفترض أن تشهد فيه سوريا خطوات جادة نحو ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة، وفي مقدمتها تثبيت حقوق المرأة وضمانها دستورياً، لا تزال الحكومة السورية تنتهج سياسات لا تنسجم مع مبادئ التعددية والاعتراف بحقوق الشعوب السورية، الأمر الذي يثير قلقاً بالغاً إزاء مستقبل الحقوق والحريات في البلاد".

وأدان بشدة الممارسات والانتهاكات التي تستهدف المدنيين الكرد، بما في ذلك الاعتداءات التي تطال النساء وكبار السن، وعمليات اعتقال الشباب الكرد في مدينتي تل حاصل وتل عران، رغم الاتفاق المبرم بشأن إعادة المهجرين إلى مناطقهم الأصلية "ترى أن هذه السياسات تعكس نهجاً يقوّض فرص بناء الثقة بين السوريين، ويعمّق الانقسام، ويتناقض مع أي مسار جاد يهدف إلى بناء دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان".

وأكد: "بناء سوريا مستقرة وآمنة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاعتراف الكامل بحقوق المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة في مختلف مؤسسات الدولة ومراكز صنع القرار، إلى جانب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الكردي، وصون حقوق الشعوب السورية، وترسيخ مبدأ الشراكة الوطنية الحقيقية والمواطنة المتساوية، بعيداً عن أشكال التمييز والإقصاء".

ودعا البيان المنظمات الدولية والإنسانية، ومنظمات حقوق المرأة، إلى تحمّل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، واتخاذ موقف واضح وحازم إزاء هذه الانتهاكات، والعمل على حماية المدنيين، وممارسة الضغوط اللازمة لوقف الممارسات التي تمس كرامة الإنسان، وضمان احترام حقوق المرأة، وحقوق الشعب الكردي، وحقوق الشعوب في سوريا، بما ينسجم مع المواثيق الدولية والمعايير المعتمدة في مجال حقوق الإنسان.

انتهاك حقوق الإنسان وتهديد السلم الأهلي

كما أدلى مؤتمر ستار الأربعاء المصادف الأول من تموز في مجلس مدينة الحسكة بياناً استنكر فيه ما وصفه بالانتهاكات والعنف الممنهج الذي تعرضت له النساء والمدنيون في بلدتي تل عران وتل حاصل بريف حلب الشرقي، مطالباً بفتح تحقيق مستقل ومحاسبة المتورطين وضمان حماية المدنيين.

وألقت عضوة منسقية مؤتمر ستار في الحسكة أماني الغربي البيان: "ما شهدته تل عران وتل حاصل من عمليات مداهمة واعتقالات وما رافقها من اعتداءات على المدنيين، ولا سيما النساء وكبار السن بعيد إلى الأذهان سنوات طويلة من الألم والانتهاكات التي عاشها السوريون خلال سنوات الحرب".

المرأة شريكة في بناء المجتمع

وأشار البيان إلى أن "ممارسة العنف بحق النساء تحت أي مبرر يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وخرقاً للقوانين والقيم التي تكفل حماية المدنيين"، مؤكداً أن المرأة ليست هدفاً في النزاعات بل شريكة أساسية في بناء المجتمع وصون السلم الأهلي، وأن أي انتهاك بحقها ينعكس سلباً على مستقبل سوريا وعلى فرص العيش المشترك بين شعوبها.

وأوضح: "إن ما جرى في تل عران وتل حاصل لا يمكن فصله عن تاريخ طويل من المعاناة والانتهاكات التي شهدتها المنطقتان واللتان دفعتا أثماناً باهظة من التهجير وفقدان الأمن والاستقرار" محذراً من أن تكرار مشاهد العنف بحق السكان، وخاصة النساء من شأنه تعميق الجراح المجتمعية وزعزعة الثقة وتهديد فرص الاستقرار.

وأكد البيان أن السوريين يتطلعون إلى إنهاء آثار الحرب وترسيخ الأمن والاستقرار مشدداً على أن الأمن الحقيقي لا يتحقق بالقوة والعنف وإنما من خلال احترام القانون وصون الحريات وحماية المدنيين دون تمييز.

كما أعربت التنظيمات النسائية عن قلقها من استمرار الانتهاكات، التي تستهدف المدنيين في عدد من المناطق السورية، سواء في الساحل أو الجنوب أو شمال البلاد، معتبرة أن استمرار العنف ضد المدنيين يشكل خطراً حقيقياً على مستقبل سوريا ويقوض أي جهود تهدف إلى بناء سوريا ديمقراطية قائمة على العدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

محاسبة المتورطين

وطالب البيان بفتح تحقيق مستقل وشفاف في الانتهاكات التي رافقت العمليات الأمنية في تل عران وتل حاصل، وكشف نتائج التحقيق للرأي العام، إضافة إلى محاسبة المتورطين في الاعتداء على المدنيين وخاصة النساء وكبار السن.

كما دعا البيان إلى الإفراج عن المحتجزين الذين لم تثبت بحقهم أي تهم قانونية وضمان احترام حقوق المحتجزين والأصول القانونية، إلى جانب حماية المدنيين وصون حرمة المنازل ومنع تكرار أي ممارسات قد تؤدي إلى تأجيج التوترات والانقسامات المجتمعية.

وشدد البيان على ضرورة التزام الأطراف بمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان وتعزيز السلم الأهلي والحوار، باعتبارهما السبيل الوحيد لبناء سوريا ديمقراطية تعددية تقوم على المساواة واحترام التنوع.

اعتداء على المرأة اعتداء على الحرية والعدالة

وأكد أن "كرامة المرأة ليست قضية تخص النساء فقط بل تمثل معياراً لكرامة المجتمع بأكمله، وأن أي اعتداء على المرأة بسوريا، بغض النظر عن انتمائها القومي أو الديني أو السياسي يعد اعتداءً على قيم الحرية والعدالة".

وفي ختام البيان جددت المشاركات تضامنهن مع النساء اللواتي تعرضن للأذى ومع المدنيين الذين يعيشون تحت وطأة الخوف والعنف، داعيات القوى الوطنية والمنظمات النسائية والحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى توحيد الجهود لوقف الانتهاكات وترسيخ ثقافة العدالة والمساءلة، واختتمت الفعالية بترديد الشعارات التي تحيي مقاومة المرأة وتطالب بمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

تعيد الأحداث الأخيرة في تل عران، وما رافقها من مداهمات واعتقالات واعتداءات على نساء كرديات، إلى ذاكرة الكرد فصولاً من الانتهاكات التي تعرضوا لها في عهد النظام السوري السابق.

لماذا تحدث الزلازل في بعض الدول أكثر من غيرها؟

حدوث الزلازل هو جزء من السلوك الطبيعي للأرض، فهي تحدث مع حركة الصفائح التكتونية التي تشكل الطبقة الخارجية للكوكب. يمكنك أن تتخيل الصفائح على أنها غلاف خارجي صلب إلى حدٍ ما، يجب أن يتحرك ليسمح للأرض بإطلاق حرارتها الداخلية.

تحمل هذه الصفائح القارات والمحيطات، وهي في حالة تصادم بطيء الحركة باستمرار بعضها مع بعض.

إذا لاحظنا نمط حدوث الزلازل حول العالم، فمن الواضح أن معظم النشاط يتركز في عدد من الأحزمة الزلزالية المتميزة، حيث تحوي الأرض تحت أقدامنا عدداً من الصدوع الناجّة عن ماضي كوكب الأرض الجيولوجي المضطرب، بعض هذه الصدوع يمكن ملاحظتها على السطح ورسم خرائطها من الجيولوجيين؛ بينما البعض الآخر يقع على بُعد كيلومترات عديدة تحت السطح. هذه الصدوع هي أماكن يمكن أن تحدث فيها الزلازل. وفقاً لموقع المسح الجيولوجي البريطاني.

وقال "جيمي تورو"، جيولوجي من جامعة ويست فيرجينيا في مقال لموقع "بي بي إس" الأميركي، إن السلوك الدوري للصدوع يسمح لعلماء الزلازل بتقدير المخاطر الزلزالية إحصائياً، على حدود الصفائح ذات الحركات السريعة، مثل تلك الموجودة على طول حافة المحيط الهادئ، تتراكم الطاقة المرنة بسرعة ولديها القدرة على توليد زلازل كبيرة متكررة.

ويضيف أن الصدوع على حدود الصفائح بطيئة الحركة فتستغرق وقتاً أطول للوصول إلى حالةٍ حرجة، فعلى طول بعض الصدوع، قد تمر مئات بل آلاف السنين بين الزلازل الكبيرة، وهذا يتيح وقتاً للمدن للنمو وللناس لفقدان ذاكرة الأجداد عن الزلازل الماضية.

الحزام الهائل من الجبال الذي يمتد من جبال أطلس في شمال أفريقيا إلى جبال البيرينيه والألب ومعظم الجبال عبر جنوب أوروبا والشرق الأوسط هو نتاج تصادم الصفائح، ومع ذلك، وبسبب أن حركات هذه الصفائح بطيئة بالقرب من المغرب. فإن الزلازل الكبيرة ليست متكررة جداً مقارنةً بأفغانستان مثلاً التي تقع فوق عدد من الصدوع الناجّة عن تصادم صفائح الهند مع أوراسيا، فالصفيحة الهندية، العتيقة والصلبة، كانت تصطدم بالحافة الجنوبية لأوراسيا على مدى الأربعين مليون سنة الماضية.

حزام الزلازل

تُعرّف الموسوعة البريطانية حزام الزلازل بأنه منطقة جغرافية ضيقة على سطح الأرض يتركز على طولها معظم النشاط الزلزالي. وتتكون الطبقة الخارجية للأرض (الغلاف الصخري) من عدة صفائح تكتونية كبيرة، الحواف التي تتحرك عندها هذه الصفائح بعضها باتجاه بعض هي موقع الزلازل، وبعد الحزامان الزلزاليان الرئيسيان هما الحزام المحيط الهادئ (Circum-Pacific Belt)، الذي يحيط بالمحيط الهادئ؛ والحزام الألبي (Alpide Belt)، الذي يمتد من جزر الأزور عبر البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط إلى جبال الهيمالايا وإندونيسيا، حيث يلتقي مع الحزام المحيط الهادئ.

أكثر الدول تعرضاً للزلازل

إليك أكثر عشر دول معرضة للزلازل بسبب وجودها على أحزمة زلازل، وفقاً لموقع "هاو ستف وركس":

١- اليابان: الدولة الأكثر تعرضاً للزلازل:

تُعدُّ اليابان شديدة التعرض للزلازل، إذ تمتلك شبكة كثيفة من أجهزة الرصد تكتشف حتى عند الهزات الصغيرة، تقع اليابان فوق أربع صفائح تكتونية. مما يجعلها واحدة من أكثر المناطق اضطراباً في العالم، يحدث ما بين ١٠ و٢٠ في المائة من جميع الزلازل التي تبلغ قوتها ٦ درجات أو أكثر في اليابان أو بالقرب منها.

٢- إندونيسيا: نشاط زلزالي مستمر:

تقع إندونيسيا على طول حزام النار في المحيط الهادئ؛ وتشهد زلازل متكررة، بما في ذلك زلازل كبرى بقوة تزيد على ٦ درجات كل عام تقريباً، في السنوات الأخيرة، سجلت آلاف الهزات سنوياً، مما يجعلها واحدة من أكثر المناطق نشاطاً في العالم.

٣- الصين: تاريخ طويل من الزلازل المدمرة:

تمتلك الصين تاريخاً طويلاً من الزلازل الكارثية، بما في ذلك بعض أكثر الكوارث الطبيعية دموية في التاريخ الحديث، أحداث مثل زلزال تانغشان عام ١٩٧٦ وزلزال مقاطعة سيتشوان عام ٢٠٠٨، تسببت في دمار هائل وخسائر بشرية فادحة.

٤- الفلبين: زلازل وبراكين متكررة:

تقع الفلبين على طول حدود صفائح رئيسية في حزام النار بالمحيط الهادئ؛ ما يجعلها شديدة التعرض للزلازل، وتشهد بانتظام نشاطاً زلزالياً إلى جانب نشاط بركاني، مما يزيد من المخاطر الإجمالية.

٥- المكسيك: نشاط على طول ساحل المحيط الهادئ:

موقع المكسيك على طول الساحل الغربي يضعها مباشرةً في منطقة زلزالية كبرى، وتسجل باستمرار عدداً كبيراً من الزلازل كل عام.

٦- إيران: خطوط صدع متعددة:

تقع إيران على عدة خطوط صدع نشطة حيث تلتقي الصفائح التكتونية، مما يؤدي إلى زلازل متكررة، تجعلها جغرافيتها واحدة من أكثر الدول عرضة للزلازل في الشرق الأوسط.

٧- تركيا: مناطق صدع رئيسية:

تقع تركيا بالقرب من خطوط صدع رئيسية بين الصفائح التكتونية؛ ما يؤدي إلى نشاط زلزالي منتظم وزلازل مدمرة عرضية، تسببت هذه الزلازل في أضرار واسعة النطاق للمدن والبنية التحتية.

٨- الولايات المتحدة: مناطق زلزالية متنوعة:

تشهد الولايات المتحدة زلازل في عدة مناطق، خصوصاً على طول صدع سان أندرياس في كاليفورنيا وفي ألاسكا، تُنتج هذه المناطق زلازل صغيرة وأخرى كبيرة يمكن أن تؤثر على أعداد كبيرة من السكان.

٩- بيرو: نشاط على طول حزام النار:

تقع بيرو على طول حزام النار في المحيط الهادئ؛ وتشهد زلازلاً متكررة بسبب مناطق الانغراز، معظمها هزات صغيرة، لكن المنطقة قادرة على إنتاج زلازل كبرى،

١٠- إيطاليا: نشاط زلزالي في أوروبا:

تُعد إيطاليا واحدة من أكثر الدول الأوروبية عرضة للزلازل بسبب موقعها على عدة خطوط صدع، تشهد زلازل دورية تؤثر على المدن التاريخية والبنية التحتية الحديثة.

وقال موقع المسح الجيولوجي الأميركي إنه وفقاً للسجلات طويلة المدى (منذ نحو عام ١٩٠٠)، يتوقع حدوث نحو ١٦ زلزالاً كبيراً في أي سنة معينة، يشمل ذلك ١٥ زلزالاً في نطاق قوة ٧ درجات، وزلزالاً واحداً بقوة ٨ درجات أو أكثر، وأضاف: "في السنوات الأربعين إلى الخمسين الماضية، تُظهر سجلاتنا أننا نجاوزنا المتوسط طويل الأجل لعدد الزلازل الكبيرة نحو اثنتي عشرة مرة".

كان العام الذي شهد أكبر عدد إجمالي هو عام ٢٠١٠، إذ بلغ عدد الزلازل الكبيرة ٢٣ زلزالاً (بقوة تساوي أو تزيد على ٧ درجات)، وفي سنوات أخرى، كان الإجمالي أقل بكثير من المتوسط السنوي طويل الأجل البالغ ١٦ زلزالاً كبيراً، ففي عام ١٩٨٩، لم يحدث سوى ٦ زلازل كبيرة، وفي عام ١٩٨٨ لم يحدث سوى ٧ زلازل فقط.

سيدات الهلال في مجموعة نارية ببطولة غرب آسيا للأندية

روناهي/ قامشلو ـ جاءت سيدات نادي الهلال في المجموعة الثانية بعد سحب قرعة بطولة غرب آسيا لأندية السيدات لكرة القدم، والتي ستقام بضيافة المملكة الأردنية الهاشمية على إستاد الأمير محمد بمدينة الزرقاء خلال الفترة من 28 تموز إلى الخامس من آب2026.

وأسفرت قرعة بطولة غرب آسيا لأندية السيدات لكرة القدم بنسختها الثالثة عن توزيع الأندية الستة المشاركة على مجموعتين، ضمت الأولى: نادي الاتحاد الأردني، ونادي بنات إف سي الإماراتي ونادي أكاديمية بيروت اللبناني، فيما جاء بالمجموعة الثانية: الهلال السوري، ونفط الشمال العراقي، والنصر السعودي.

والمجموعة تعدُّ نارية، التي ضمت نادي الهلال والذي يعقد الآمال عليه لتقديم أداء مشرف ويليق ببطلات سوريا لثلاثة مواسم متتالية، وحسب نظام البطولة، يقام الدور الأول بنظام الدوري من مرحلة واحدة، وينأهل الأول والثاني من كل مجموعة إلى الدور قبل النهائي، ومن ثم يتأهل الفائزان إلى المباراة النهائية.

وتفتتح البطولة بمباراتين ضمن الجولة الأولى يوم ٢٨ تموز، فيلتقي الهلال السوري مع النصر السعودي، بينما يواجه الاتحاد الأردني أكاديمية بيروت اللبناني، وتتواصل المنافسات يوم ٣٠ تموز بإقامة الجولة الثانية، التي تشهد مواجهة بنات إف سي الإماراتي مع أكاديمية بيروت، إلى جانب لقاء نفط الشمال العراقي والنصر السعودي، أما الجولة الثالثة فتقام في الأول من آب، فيلتقي الهلال السوري مع نفط الشمال، فيما يواجه الاتحاد الأردني فريق بنات الإماراتي.

وبعد ختام دور المجموعات، تُقام مباراتا الدور نصف النهائي يوم الثالث من آب، إذ يلتقي متصدر المجموعة الأولى مع وصيف المجموعة الثانية، بينما يواجه متصدر المجموعة الثانية وصيف المجموعة الأولى.

وتُختتم البطولة يوم الخامس من آب بإقامة المباراة النهائية، والتي تجمع الفائزين من مباراتي نصف النهائي لتحديد بطل النسخة الثالثة من البطولة، وتبدو مهمة سيدات الهلال صعبة في البطولة، بعدما أوقعتهن القرعة في مجموعة قوية تضم نادي نفط الشمال العراقي والنصر السعودي، إلا أن لاعبات الهلال بدخلن المنافسات بعزيمة كبيرة لإثبات حضورهن، وتقديم مستوى يليق بسمعة الفريق، رغم قصر فترة التحضيرات، التي لم تبدأ سوى قبل أيام قليلة من الآن.

وتُعد هذه المشاركة الأولى لسيدات نادي الهلال من مدينة قامشلو في بطولة خارجية، بعد نجاحهن في فرض هيمنتهن على الكرة النسائية السورية بإحراز لقب الدوري السوري ثلاثة مواسم متتالية، وتأمل اللاعبات في العودة بنتائج إيجابية تعكس تطور الفريق، خاصة في ظل الشعبية المتزايدة، التي يحظى بها النادي داخل مدينة قامشلو وخارجها، والدعم الجماهيري الكبير الذي يرافق مسيرته، وكان اتحاد غرب آسيا المبارد باستحداث بطولة خاصة لأندية السيدات لأول مرة على مستوى الإقليم والقارة على حد سواء.

واستضاف الاتحاد الأردني النسخة الأولى من البطولة في تشرين الأول عام ٢٠١٩ وعلى ملعب العقبة جنوب الأردن، وشهدت مشاركة خمسة أندية؛ شباب الأردن الأردني الذي فاز بلقبها، ونجوم الرياضة اللبناني صاحب المركز الثاني، وأبو ظبي الإماراتي الذي حل ثالثاً على الترتيب العام، والرفاع البحريني، وأرثوذكسي بيت ساحور الفلسطيني.

وبالمقابل أقيمت النسخة الثانية أيضاً بالأردن وعلى ملعب مدينة الأمير محمد بمدينة الزرقاء، وتوج بلقبها الصفاء اللبناني، مقابل حلول الأرثوذكسي الأردني ثانياً، ونفط الشمال العراقي ثالثاً وفيروزة السوري رابعاً.

بطولتا الملاكمة وبناء الأجسام تعيدان النشاط الرياضي إلى مقاطعة الجزيرة

روناهي/ قامشلو ـ تستعد مقاطعة الجزيرة لاحتضان بطولتين رياضيتين في لعبتي الملاكمة وبناء الأجسام يومي الجمعة والسبت المقبلين، في إطار استئناف النشاطات الرياضية على مستوى المقاطعة.

وتنطلق يوم الجمعة الثالث من تموز ٢٠٢٦ بطولة الملاكمة لفئة الأشبال، وذلك في الصالة الرياضية بمدينة قامشلو، حيث من المقرر أن تبدأ المنافسات عند الساعة الحادية عشرة صباحاً، بمشاركة عدد من المواهب الواعدة في اللعبة.

وتكتسب البطولة أهمية خاصة، كونها الأولى التي تقام في مدينة قامشلو منذ نحو ثمانية أعوام، بعد فترة طويلة من الغياب، في وقت لا تزال فيه لعبة الملاكمة تعتمد بشكل رئيسي على المراكز والصالات الرياضية الخاصة، وسط تراجع حضورها في الأندية الرياضية.

وفي اليوم التالي، السبت الرابع من تموز ٢٠٢٦، تستضيف الصالة الرياضية بمدينة الحسكة بطولة بناء الأجسام للرجال، والتي تأتي استكمالاً لسلسلة البطولات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية، ومن المقرر أن تنطلق منافساتها عند الساعة الواحدة ظهراً.

وتحمل بطولة الملاكمة أهمية خاصة، لأنها الأولى التي تستضيفها مدينة قامشلو منذ نحو ثمانية أعوام، وهو ما يعكس حجم الانقطاع الذي عاشته اللعبة، ورغم استمرار تدريبات الملاكمة داخل المراكز والصالات الخاصة، فإن غياب البطولات الرسمية يحرم اللاعبين من الاحتكاك والتنافس، الأمر الذي أثر على تطور مستوياتهم وصعوبة اكتشاف مواهب جديدة قادرة على تمثيل المنطقة في البطولات الخارجية.

وفي المقابل، تبدو رياضة بناء الأجسام أكثر استقراراً من حيث تنظيم البطولات، إذ استطاعت الحفاظ على حضورها بفضل الاهتمام الكبير الذي تحظى به من الرياضيين وانتشار الصالات الرياضية الخاصة، إلا أن استمرار هذه الرياضة وتطورها يتطلب دعماً مؤسساتياً أكبر، من خلال توفير بطولات منتظمة، وتأهيل الحكام والمدربين، وفتح المجال أمام المشاركات الخارجية.

ولا يكفي تنظيم بطولة أو بطولتين للحديث عن نهضة رياضية حقيقية، فالنجاح يرتبط بوجود خطة طويلة الأمد تشمل روزنامة سنوية ثابتة للمنافسات، وإنشاء مراكز تدريب متخصصة، وتأمين التجهيزات الرياضية، إضافة إلى دعم الأندية لتبني هذه الألعاب بدلاً من اقتصارها على المبادرات الفردية والمراكز الخاصة.

كما أن إقامة البطولات تمنح اللاعبين دافعاً للاستمرار في التدريب، وتسهم في اكتشاف المواهب وصقلها، فضلاً عن نشر ثقافة الرياضة بين فئة الشباب، وهو ما ينعكس إيجاباً على المجتمع من خلال استثمار طاقات الشباب في أنشطة رياضية تنافسية،

ويبقى التحدي الحقيقي بعد انتهاء البطولات، وهو القدرة على استثمار هذا النشاط وتحويله إلى مشروع رياضي مستدام، بحيث لا تكون المنافسات مناسبات موسمية، بل جزءاً من منظومة متكاملة تعيد للألعاب الفردية مكانتها، وتمنح أبطال الجزيرة فرصة حقيقية للمنافسة على المستويات السورية والدولية،

وتشكل البطولتان خطوة جديدة نحو تنشيط الحركة الرياضية في مقاطعة الجزيرة، وإتاحة الفرصة أمام الرياضيين لإبراز قدراتهم، بما يسهم في دعم مختلف الألعاب الفردية وتوسيع قاعدة ممارسيها.

خسائر كبيرة في محاصيل القمح بقرية «كرصور» جراء الحرائق

والمزارعون يطالبون بالتعويض

قامشلو/ سلافا عثمان ـ أكد مزارعو قرية كرصور بريف قامشلو في مقاطعة الجزيرة، أن الحرائق التي اندلعت في أراضيهم الزراعية خلال موسم الحصاد الحالي تسببت بخسائر كبيرة في المحاصيل والمستلزمات الزراعية، مشيرين، إلى أن النيران أتت على مساحات واسعة من الأراضي، وسط مطالب بتعويض المتضررين وتحسين جاهزية فرق الإطفاء والإسعاف خلال مواسم الحصاد.

علي إبراهيم

فنر خالد

بعد سنوات من الجفاف وتراجع الهطولات المطرية، حمل الموسم الزراعي الحالي آمالاً كبيرة للمزارعين مع وفرة الأمطار وتحسن الإنتاج المتوقع، إلا أن تلك الآمال سرعان ما تبددت مع اندلاع حرائق التهمت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، بينها أراضي قرية كرصور التي خسرت نحو ٤٠٠ شوال من المحاصيل، والتي كانت تشكل مصدر رزق لأكثر من عشرين عائلة تعتمد على الزراعة كمورد أساسي للعيش.

خسائر كبيرة للمزارعين

وبهذا الصدد: أكد المزارع "علي إبراهيم" من قرية كرصور، أن الحريق الذي اندلع في الأراضي الزراعية هذا العام تسبب بخسائر كبيرة له ولعدد من مزارعي القرية، موضحاً، أن المساحة التي كان يزرعها تبلغ ١٥٠ دونماً، وقد احترق معظمها بالنيران التي اجتاحت المنطقة.

ومن جهته، بيّن المزارع "فنر خالد" من قرية كرصور، أن الحريق الذي اندلع في تمتد إلى مناطق أخرى، إلا أن جهودنا ساهمت في الحد من انتشارها ومنع وصولها إلى المنازل والأراضي المجاورة".

وانتقد "إبراهيم"، ضعف الإمكانات المخصصة لمواجهة الحرائق، لافتاً، إلى وجود سيارة إطفاء واحدة فقط رغم ضخامة الحريق واتساع رقعته؛ "صهريج الإطفاء كان يضطر إلى التوجه مراراً لتعبئة المياه، الأمر الذي سبب مزيد من الأضرار، ومن الضروري توفير ثلاث أو أربع سيارات إطفاء على الأقل للتعامل السريع مع الحريق والحد من حجم الخسائر".

وأشار، إلى أنه لم يتبقَّ من أرضه سوى ٢٠ دونماً لم تصلها النيران، مبيناً، إن المساحة لصاحب الأرض، رغم أن الخسارة لحقت به أيضاً، إلا أنه يرى أن صاحب الأرض تضرر بشكل كبير، وله الحق في الاستفادة مما تبقى من المحصول.

وفيما يتعلق بملف التعويضات، أوضح "إبراهيم"، أن المزارعين الذين احترقت أراضيهم قاموا بتسجيل أسمائهم لدى مركز الإرشاد الزراعي في هرم شيخو، بناءً على تعليمات الجهات المعنية، إلا أن طبيعة التعويضات وآلية صرفها لم تتضح حتى الآن، وأن المزارعين ينتظرون معرفة تفاصيل الدعم الذي قد يُقدم لهم لتعويض جزء من خسائرهم.

شيركو حميل

مطالب الأهالي بالتعويض

وقال إبراهيم: "إن تكلفة زراعة الأرض من بذار وأسمدة بلغت نحو ٢٥٠٠ دولار أمريكي، وأن الأرض استأجرتها، وأتكفل بكامل نفقات الزراعة من بذار وأسمدة ومستلزمات إنتاج، على أن يتم تقاسم الأرباح بيني وبين صاحب الأرض مناصفة في نهاية الموسم".

وأكد، الحريق لم يقتصر على أرضه فقط، بل طال مساحات واسعة في قرية كرصور، حيث قُدّرت الخسائر بنحو ٤٠٠ شوال من المحاصيل الزراعية؛ "اقتربت النيران من القرية، وكادت تصل إلى منازل الأهالي، مضيفاً، أن أحد أبناء القرية أصيب بحروق واختناق أثناء مشاركته في إخماد النيران، ولم يجد من يسعفه بشكل فوري بسبب الظروف الصعبة وكثافة الدخان.

وفيما يتعلق بالتعويضات، قال خالد، إن الجهات المعنية طلبت من المتضررين تسجيل أسمائهم ومساحات الأراضي المتضررة وأسماء مالكيها، إلا أن تفاصيل التعويضات وآلية صرفها لم تتضح حتى الآن، مؤكداً، أن المزارعين ينتظرون دعماً حقيقياً يعوض جزءاً من خسائرهم، فيما طالب، بألا تقل نسبة التعويض عن ٧٥٪ من قيمة الأضرار.

واختتم المزارع "فنر خالد" حديثه بالمطالبة بتعزيز الجاهزية خلال موسم الحصاد، عبر توزيع سيارات الإطفاء والإسعاف في المناطق الزراعية، وتأمين المحروقات اللازمة، مشدداً، على أن مقاطعة الجزيرة تعتمد بشكل أساسي على الزراعة، الأمر الذي يتطلب توفير حماية أكبر للمزارعين ومحاصيلهم.

تعويضات تنتظرها المزارعين

وبدوره؛ أوضح "شيركو جميل"، أحد المزارعين من قرية كرصور، أن الحريق الذي اندلع في المنطقة تسبب بخسارته كامل محصول الشعير الذي كان يزرعه على مساحة تبلغ ٤٠ دونماً، مشيراً، إلى أن النيران التهمت الأرض بالكامل ولم تترك أي جزء من المحصول يمكن الاستفادة منه،

وقال جميل؛ "تكاليف زراعة الأرض بلغت نحو ٧٠٠ دولار أمريكي، شملت نفقات البذار ومستلزمات الإنتاج الزراعي الأخرى"، مبيناً، أن الموسم كان واعداً وكان يتوقع تحقيق عائد جيد من المحصول، وفي حال لم يقع الحريق، كان من المتوقع أن يصل صافي أرباحه إلى نحو ألفي دولار أمريكي، إلا أن النيران قضت على جهوده وخسر كامل استثماره خلال فترة قصيرة،

وأشار، إلى أن المزارعين في القرية تكبدوا خسائر كبيرة نتيجة الحرائق التي طالت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، مؤكداً، أن هذه الخسائر أثرت بشكل مباشر على مصادر دخل العديد من العائلات التي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة في تأمين احتياجاتها المعيشية،

وطالب جميل، من الجهات المعنية بضرورة الوقوف إلى جانب المزارعين المتضررين والعمل على تعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم، وأن المزارعين لا يطالبون بأكثر من حقهم في الحصول على دعم يخفف من الأعباء المالية التي ترتبت عليهم بعد فقدان محاصيلهم، وحتى في حال تعذر تعويض كامل الأضرار، فإن تعويض جزء من الخسائر سيساعد المزارعين على الاستمرار في عملهم والاستعداد للموسم الزراعي المقبل،

وفي ختام حديثه عن عمليات الإطفاء، أوضح المزارع "شيركو جميل"، أن سيارة إطفاء وصلت إلى موقع الحريق، إلا أنها لم تكن مزودة بكمية كافية من المياه، الأمر الذي حدّ من قدرتها على السيطرة السريعة على النيران، كما أشار إلى أن فرق الإطفاء واجهت صعوبات في التعامل مع الحريق، وأن الحاجة قائمة لتعزيز الجاهزية وتوفير الإمكانات اللازمة لمواجهة مثل هذه الحوادث مستقبلاً، بما يساهم في حماية المحاصيل الزراعية وتقليل حجم الخسائر التي يتكبدها المزارعون.

الاستيلاء على ممتلكات المدنيين وفرض الإتاوات تستمر في عفرين

مركز الأخبار ـ تشهد منطقة عفرين استمرار عمليات الاستيلاء على ممتلكات المدنيين وفرض الإتاوات، من قِبل ما يُعرف بـ "اللجنة الاقتصادية"، والتي تضم عناصراً من المجموعات المرتزقة التابعة لدولة الاحتلال التركي والمنضوية تحت مظلة وزارة الدفاع بالحكومة المؤقتة.

وبحسب المعلومات، تستهدف عمليات الاستيلاء أراضي ومنازل ومحال تعود لمواطنين كرد، ولا سيما المغتربين أو المهجرين قسراً، بذريعة غيابهم عن المنطقة، مع تركّز هذه الممارسات في ناحية راجو بريف عفرين، وفق ما أفادت به منظمة حقوق الإنسان في عفرين.

وأشارت المنظمة، إلى إن تلك المجموعات تفرض مبالغاً ماليةً تتراوح بين ١٠٠٠ و١٠،٠٠٠ دولار على الأهالي والعائدين، تحت تهديد السلاح، مقابل استعادة منازلهم أو ضمان عدم التعرض لحقول الزيتون ومعاصرها، إضافةً إلى فرض نسب تصل أحياناً إلى ٥٠ بالمئة من قيمة المحصول.

كما كشفت هذه المجموعات غير الرسمية خلال الفترة الأخيرة عمليات حصر الأراضي وكروم الزيتون في ناحية راجو تمهيداً للاستيلاء عليها، مستندةً إلى ذرائع تتعلق بغياب أصحابها أو احتسابها من أملاك الدولة، رغم وجود أقارب لمالكيها في المنطقة. وذلك بهدف استثمار تلك الأراضي وبيع مواسمها للغير.

ووفق منظمة حقوق الإنسان في عفرين، أسهم استمرار هذه الانتهاكات في إحجام مئات العائلات عن العودة إلى منازلها، رغم عودة آلاف المهجرين إلى عفرين خلال الفترة الماضية، وذلك بسبب مخاوف تتعلق بانعدام السكن الآمن واستمرار الابتزاز المالي.

في وقتٍ يحذّر فيه ناشطون، من إن استمرار هذه الممارسات يفاقم الاحتقان الاجتماعي، ويقوّض الثقة بالمؤسسات المحلية ويهدد الاستقرار في المنطقة.

الحكومة المؤقتة تُعلن عن أسماء ٧٠ عضواً لمجلس الشعب

مركز الأخبار- أعلنت الحكومة المؤقتة في سوريا عن أسماء الأعضاء الذين سيُجري تعيينهم من قِبل رئيس الحكومة المؤقتة، أحمد الشرع، كأعضاء البرلمان (مجلس الشعب) في سوريا، والبالغ عددهم ٧٠ عضواً، وذلك بعد استكمال تعيين الأعضاء في معظم المحافظات السورية باستثناء محافظة السويداء.

ويتألف البرلمان في سوريا من ٢١٠ أعضاء، جرى تعيين ١٤٠ منهم عبر هيئات ناخبة شُكلت في المحافظات فيما يُعيَّن ٧٠ عضواً بقرارٍ من رئيس الحكومة المؤقتة أحمد الشرع، لتكتمل بذلك تركيبة البرلمان تمهيداً لبدء أعماله.

وبحسب النظام الانتخابي المؤقت للبرلمان، الذي صادق عليه الشرع بموجب المرسوم رقم (١٤٣) لعام ٢٠٢٥، لم يُجرَ انتخابات عامة مباشرة للمواطنين، بل بدأت العملية بتشكيل لجان فرعية في المحافظات، حيث حصلت هيئات ناخبة محلية، لتقوم هذه الهيئات لاحقاً بتعيين أعضاء البرلمان، ولم يعتمد النظام على الترشح الشعبي المباشر، واقتصر على تعيين الأشخاص الذين اختيروا ضمن الهيئات الناخبة، على شرط ان يكونوا سوريين، وألا تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً، وأن يتمتعوا بالأهلية القانونية وحسن السيرة والسلوك، مع استبعاد الأشخاص المرتبطين بمؤسسات النظام السابق، أو الأجهزة العسكرية والأمنية بعد عام ٢٠١١.

ووزعت الحكومة المؤقتة في سوريا مقاعد البرلمان البالغة ٢١٠ مقاعد بين المحافظات، حيث حصلت حلب على ٣٢ مقعداً، ودمشق على ١٠ مقاعد، وريف دمشق على ١٢ مقعداً، وحمص وحماة وإدلب على ١٢ مقعداً لكل منها، فيما مُنحت دير الزور والحسكة ١٠ مقاعد لكل محافظة، والرقة ٦ مقاعد، إلى جانب حصص متفاوتة لبقية المحافظات.

وأثارت هذه التوزيعات اعتراضات من قوى سياسية ومدنية، ولا سيما في المناطق الكردية، إذ أدان ٢٤ حزباً وقوة سياسية ما وصفته بمحاولة إعادة إنتاج سياسات التهميش بحق الكرد عبر آلية تشكيل البرلمان في سوريا، ورأت أن حصر التمثيل الكردي بعدد محدود من المقاعد لا يعكس الواقع الديموغرافي والسياسي.

وحدات حماية روجهلات كردستان تُعلن استشهاد أربعة من مقاتليها

مركز الأخبار - أصدر المركز الإعلامي لوحدات حماية روجهلات كردستان، بياناً بشأن الهجمات الأخيرة التي شنتها قوات الحرس الثوري الإيراني في مهاباد.

وجاء في نص البيان: "كما يعلم شعبنا وعامة الناس، فقد شنت قوات الحرس الثوري الإيراني، في الآونة الأخيرة هجمات على قواتنا من عدة جهات. ونحن في وحدات حماية روجهلات كردستان YRK، نحرص دائماً على اطلاع الرأي العام وشعبنا على نتائج هذه الهجمات".

وأوضح البيان: "نؤكد، إننا في وحدات حماية روجهلات كردستان، لطالما قدمنا نهجنا في إطار سياستنا وخطنا الثالث تجاه الهجمات والحروب في إيران. لم نكن يومًا من مؤيدي أي قوة. ولم نشن أي هجمات على النظام الإيراني، وفي أضعف حالاته. ومع هذه الاتفاقيات الأخيرة مع الولايات المتحدة، كثّف الحرس الثوري وقوات الأمن والاستخبارات هجماتهم على شعبنا وقواتنا بشكلٍ كبير، إنهم يستغلون الوضع الراهن ويجعلون قواتنا هدفًا لهجماتهم الجبانة".

وأشار البيان: "ففي ليلة ٢٧ حزيران، بدأت عملية عسكرية في منطقة مهاباد، قرية كاكيش والمناطق المحيطة بها. وقد أبلغنا شعبنا بهذه العملية في الأيام الأولى. وأكدنا حينها إننا لا نملك أي معلومات عنها".

وأضاف البيان: "بناءً على المعلومات المتوفرة لدينا، والتي وردتنا من المنطقة، أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من قوات الحرس الثوري الإيراني. وتكبدت خسائر فادحة. في الوقت نفسه، وبعد مقاومة كبيرة، استشهد أربعة من رفاقنا، سنعلن للرأي العام وشعبنا عن هويات رفاقنا لاحقًا".

واختتم البيان: "نحن وحدات حماية روجهلات كردستان (YRK)، سنقوم بتقييم الهجمات الأخيرة على مقاتلينا. وقد صرحنا سابقاً بأنه إذا استمرت هذه الهجمات، فسيكون موقفنا تجاهها مختلفاً، ونؤكد مرةً أخرى أننا لن نقف مكتوفي الأيدي حيالها".

اليونيسف تحذر من انتشار الذكاء الاصطناعي بين الأطفال

مركز الأخبار- حذّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، من أن جيلاً كاملاً من الأطفال بات ينشأ في ظل ما وصفته بتجربة عالمية واسعة النطاق للذكاء الاصطناعي، داعيةً إلى وضع حقوق الأطفال في صدارة سياسات حوكمة هذه التقنيات مع تسارع انتشار استخدامها بين الصغار.

وقالت المنظمة إن الأطفال يتبنون تقنيات الذكاء الاصطناعي بوتيرةٍ تفوق البالغين بأكثر من ثلاثة أضعاف، فيما تشير تقديراتها المستندة إلى بيانات حديثة من عشر دول إلى أن ما لا يقل عن ٢٠ مليون طفل يستخدمون هذه التقنيات حالياً.

وأوضحت: إن «القوانين والأطر التنظيمية الحالية لا تواكب سرعة استخدام الأطفال للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تدابير حماية الطفل». مشيرةً إلى أن «الأطفال هم الفئة الأكثر تعرضاً لتأثيرات هذه الأنظمة، وسيعيشون مع تبعاتها طوال حياتهم، في وقتٍ لا تزال معظم سياسات الحوكمة تغفل احتياجاتهم وحقوقهم».

وأكدت المنظمة: إن «الذكاء الاصطناعي يوفر فرصاً كبيرةً لدعم التعلم والإبداع واللعب، إلا أن المعرفة العلمية لا تزال محدودة بشأن تأثيره في النمو المعرفي للأطفال، وعلاقاتهم العاطفية، واحتمالات تعرضهم للأذى عبر هذه التقنيات».

وطالبت المنظمة، بزيادة الاستثمار في البحوث المتعلقة بتأثير الذكاء الاصطناعي على الأطفال، وتشديد القوانين ومساءلة الشركات لمكافحة جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسي، التي تُيسرها هذه التقنيات، وضمان تصميم أنظمة ذكاء اصطناعي تتسم بالسلامة والشفافية، إلى جانب تعزيز الوعي الرقمي لدى الأطفال وأسرهم، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتوفير اتصال جيد بالإنترنت للحد من الفجوة الرقمية بين الدول وداخلها.

قضية «النحل والانتحال والوضع» في الشّعر الجاهلي.. أوّل محرّك حقيقي للنّقد الأدبي في التّاريخ

أحمد عبد الرؤوف

تعتبر قضية النحل أو «الانتحال والوضع» من أولى قضايا النقد الأدبي، التي تعد محرّكاً رئيساً لتتبع سير الشعراء القدامى وكتاباتهم والمقارنة والتمحيص في فحواها، وهي في الأدب مصطلح يشير إلى نسبة أشعار أو أبيات قيلت في عصور لاحقة إلى شعراء جاهليين لم ينظموها، والنحل هو نسب أبيات قيلت لاحقاً لشاعر قديم وفق عدة مقاييس يتخذها الراوية في عملية النسب.

وأما الانتحال فهو نسب شاعر لأبيات من نظم غيره على أنها له. وتُعد هذه القضية من أهم المعارك النقدية التي بدأت في التراث العربي القديم وتجدّدت بقوة في العصر الحديث، ومن أوائل من أثار هذه القضية بالتفصيل ابن سلام الجمحي في كتابه «طبقات فحول الشعراء»

ابن سلام الجمحي

ابن سلام الجمحي هو أبو عبد الله، محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي عالم بالأدب والأخبار، وراوٍ معروف. وكنّي بالجمحي نسبة لبني جمح في قريش وذلك لولائه لهم وليس لأنه منهم، فقد ولد في البصرة سنة ١٥٠ هـ وكان ولاؤه لقدامة بن مَظْعون الجمحي. وفي إطار العلوم والآداب فقد كان راوية. وعالماً بالشعر عند القدماء، وأديباً. ومحدثاً روى عن حمَّاد بن سَلَمة، ومبارك بن فضالة، وزائدة بن أبي الرقاد، وأبي عَوانة، وحدَّث عنه أحمد بن زهير، وثعلب، وأحمد بن علي الأبّار، وعبد الله بن أحمد، أبو خليفة الفضل بن الحباب بن محمد بن شعيب الجمحي، وما رواه أن لحية ابن سلام ابيضّت، وكذلك رأسه، وله سبع وعشرون سنة، وكان ابن سلام صدوقاً على ما حكاه الذهبي في «سير أعلام النبلاء». وروى محمد بن أبي خيثمة عن أبيه أنه قال: "لا يكتب عن محمد بن سلام الحديث رجل يُرْمَى بالقدر، إنما يكتب عنه الشعر فأما الحديث فلا" فالخلاف في توثيقه كالخلاف في غيره.

وكتابه أقدم كتاب وصل إلينا متخصص في النقد الأدبي يهدف الكتاب إلى دراسة الشعر الجاهلي والإسلامي، وتقييم الشعراء، ووضعهم في مراتب بناءً على الجودة والغزارة، ولدى الوقوف عند أبرز ما جاء فيه يجدر بنا الإشارة إلى مقدمة الكتاب حيث يُعد ابن سلام أول ناقد يخصص دراسة مستقلة للشعر بدلاً من الملاحظات المتناثرة، كما اعتمد على مقاييس نقدية دقيقة مثل: طول الباع (كثرة الشعر)، جودة الصنعة، تنوع الأغراض الشعرية، وتأثير الشاعر في بيئته، ولأن النقد الأدبي يقوم على الحجة والبراهين والبحث والتمحيص فقد رفض ابن سلام قبول كل ما يُروى من الشعر، وانتقد «الصحفيين» الذين يأخذون الشعر من الكتب دون السماع من الرواة الثقات.

تقسيمات الكتاب

قسّم ابن سلام الشعراء قسمين رئيسين "جاهلي وإسلامي"، وجعل كل قسم في عشر طبقات، لتشمل ٢٠ طبقة، بالإضافة إلى فصول فرعية، وهي كالتالي:

أولاً: شعراء الجاهلية "عشر طبقات:

الطبقة الأولى: امرؤ القيس، النابغة الذبياني، زهير بن أبي سلمى، والأعشى.

الطبقة الثانية: أوس بن حجر، بشر بن حازم، كعب بن زهير، الحطيئة.

وتتدرج الطبقات لتضم شعراء مشهورين مثل: لبيد، طرفة، عنترة، عمرو بن كلثوم، حسان بن ثابت، وغيرهم.

ثانياً: شعراء الإسلام "عشر طبقات":

طبقات الفحول: تضم أبرز شعراء العصر الإسلامي مثل: "جرير، الفرزدق، الأخطل، ذو الرمة، الراعي النميري، الكميت، وغيرهم".

ثالثاً: فئات أخرى حيث فرّد ابن سلام فصولاً مستقلة لأنواع محددة من الشعراء، مثل: شعراء القرى (مكة، الطائف، المدينة) وشعراء المراثي (مثل متمم بن نويرة والخنساء) وشعراء اليهود وشعراء البحرين.

أهمية الكتاب التاريخية

توثيق التراث: يعد مرجعاً أساسياً في دراسة الشعر العربي، والبيئة القبلية، واللغة.

الموازنة: أسس لمنهج الموازنة بين الشعراء، وهو ما تطور لاحقاً في كتب مثل "الموازنة" للآمدي. وقد أرجعها إلى أسباب قبلية حيث كانت القبائل تنحل الشعر لتزيد من مفاخرها، وإلى الرواة الذين كانوا يتزيدون في الشعر.

وطريقته العامة في بناء الطبقات، منهجه الخاص ببناء الطبقة الأولى، وما يتبع طبقات شعراء البادية العشر، من طبقات تخضع لمؤثرات أخر كالمكان مثل شعراء القرى (المدينة، ومكة، والطائف، والبحرين) أو تخضع لغلبة الموضوع وضرب له مثلاً شعر المراثي، وثمة طبقة شعراء يهود لم يوجد في أشعارهم التي وصلت ما يؤيد قوله، وجعل للرجاز طبقة"

وجعل شعراء الإسلام في عشر طبقات، وقد وضع في كل طبقة من طبقات الجاهليين والإسلاميين أربعة شعراء فقط، وقام العلامة "محمود شاكر" بتحقيق الكتاب حيث جمع فيه الشعراء الجاهليين والإسلاميين.

كتاب «طبقات فحول الشعراء»

أما كتابه "طبقات فحول الشعراء" فهو مبني على مقدمة نقدية تتحدث عن نظرية الاختيار، ومذاهب الشعراء في الطبع والصنعة، ومسألة الانتحال أو ما يسمى النقد التوثيقي وما يلحق به من دراسة أسباب الانتحال قبل مرغليوث وطه حسين بقرون، ومن غير تعميم يفقد الحقيقة العلمية معناها.

وتحدّث عن منهجه في اختيار الشعراء

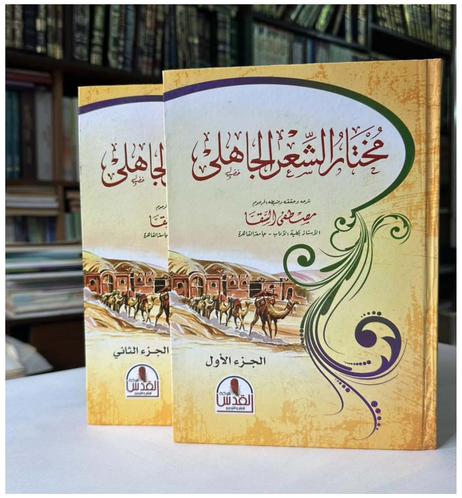

ظاهرة الوضاعين

بالحياة الدينية والسياسية: ما أحدث ضجة نقدية واسعة.

ظهر في العصر الأموي والعباسي رواة اشتهروا بنحل الشعر ووضعه، مثل حماد الراوية وخلف الأحمر، الذين برعوا في محاكاة أسلوب الجاهليين لدرجة يصعب معها التفريق بين الأصيل والمنحول، وعليه تعتبر دراسات ابن سلام الجمحي مرجعاً نقدياً دقيقاً وشافياً للتمييز بين المنحول والأصيل، وقد فتح الباب للنقاد من بعد، ليتابعوا البحث وفق المعايير التي حددها ابن سلام في تمييز الشعر وأخذه من مصادره في زمن كان يغيب فيه التوثيق الذي لا لبس فيه كما هي الحال اليوم بوسائل التوثيق الحديثة التي تكاد لا تخلو أيضاً رغم تطورها من ظاهرة الوضع والانتحال التي تندرج ضمن السرقات الأدبية الحديثة.

الاستشراق والنقد المعاصر «المستشرقون»

أثار المستشرق صموئيل مرغليوث وتيودور نولدكه هذه القضية للطعن في صحة الشعر الجاهلي، وزعموا أنه صُنع في العصر الإسلامي المتأخر لأغراض سياسية ودينية، ولكن استطاع الكتّاب الأوائل توثيق الكثير من الشعر الجاهلي الأصيل وتقييم المنحول منه والإشارة إلى أنه كذلك، فبات يصلنا الأصيل مقروناً باسم صاحبه، وسواه مصحوباً بالرواية وظروفها وأصحابها، كما ذهب طه حسين بنظرية الشك في كتابه "في الشعر الجاهلي" (١٩٢٦م) مذهباً متطرفاً بالتشكيك في قيمة هذا الشعر كله، معتبراً أن معظمه منحول ومصنوع بعد الإسلام متأثراً بالحياة الدينية والسياسية: ما أحدث ضجة نقدية واسعة.

دوافع النحل والانتحال

لجأ الرواة والقبائل إلى هذه الظاهرة لعدة أسباب رئيسية منها العصبية القبلية حيث سعت بعض القبائل لنسب قصائد لأجدادها لترفع من شأنها وتخلّد مآثرها وبدوافع دينية وسياسية كاختلاق أشعار جاهلية تتضمن التوحيد، أو تبشر بنبوة محمد لإثبات صحة الدعوة، كما كان النحاة واللغويون ينحلون الشعر ليستشهدوا به كقاعدة في النحو أو الصرف.

ورغم كل ذلك لم يقف علماء الأدب والنقد موقف العاجز أمام هذه القضية، بل وضعوا ضوابط نقدية صارمة للتمييز بين الشعر الصحيح والمنحول بناءً على لغة الشعر من خلال مقارنة المفردات بلهجات القبائل المعروفة والتأكد من أن البيئة والوصف يتطابقان مع واقع الحياة الجاهلية ورفض النصوص التي تحتوي على مفاهيم إسلامية بحتة وتُنسب لشاعرمات قبل البعثة.

وما تقدّم نستطيع أن نقول: لا ضير في وجودة ظاهرة سلبية في علم ما، إن كانت تدفعنا للبحث والتمحيص للتمييز بين الغث والسمين وإظهار الجيد واستبعاد الرديء، فهكذا أُسّس النقد الأدبي بكل عصور الأدب وصولاً إلى العصر الحديث، حتى استطاع تأسيس مدارس نقدية متنوعة أثرت الآداب بجميع أشكالها وفنونه، وعليه تطورت جيلاً بعد جيل وصولاً إلى العصر الحديث.

الاتفاق الإطاريّ... مطفأة بدائيّة لحريقِ عقود

تترقبُ الأوساط السياسيّة في الشرق الأوسط التداعياتِ العاصفةَ لتوقيع "الاتفاق الإطاريّ" بين لبنان وإسرائيل الذي وقع الجمعة 26 حزيران 2026 برعايةٍ أمريكيّة، والذي يمثّل تحوّلاً جوهريّاً يتجاوز إدارة النزاع الميداني نحو هندسة مسار سياسيّ وأمنيّ بعيد المدى، يربط الانسحاب الإسرائيليّ بنزع سلاح حزب الله. ويتزامن هذا المنعطف الدبلوماسيّ الحاد مع انقسام لبنانيّ داخليّ عميق، وتحركات ميدانيّة سوريّة استباقيّة لضبط الحدود، وسط مساعي دوليّة مكثفة بقيادة أوروبيّة لإنشاء مظلة أمنيّة بديلة لقوات "اليونيفيل"، ما يضع سيادة لبنان وتوازنات المنطقة برمتها أمام اختبار تاريخيّ غير مسبوق ومفتوح على احتمالاتٍ مختلفة.

بدرخان نوري

مخاض عسير وسيادة معلّقة

لم يكن الوصولُ إلى توقيع الوثيقة الإطاريّة في العاصمة الأمريكيّة حدثاً عابراً، بل جاء نتاج مفاوضاتٍ شاقةٍ ومباشرة استمرت أربعة أيام وامتدت ليومٍ إضافيّ بطلبٍ أمريكيّ مكثف لإنقاذها من الفشل بعد جولة خامسة ماراثونيّة شهدت خلافات حادة استمرت لأكثر من إحدى عشرة ساعة قبل الإعلان الرسميّ يوم الجمعة.

يعكس هذا الاتفاق، الذي وقّعته السفيرة اللبنانيّة ندى حمادة والسفير الإسرائيليّ يخيل ليتربحضور وزير الخارجية الأمريكيّ ماركو روبيو، انتقالاً علنيّاً من منطق إدارة الاشتباك إلى محاولة فرض واقع جيوسياسيّ جديد. لكن التباين الجذريّ في تفسير نصوصه يفخخ المسار بأكمله؛ فبينما تسوقه بيروت كآليّة قانونيّة لإنهاء الاحتلال وبسط سلطة الدولة وفق القرارات الدوليّة، ووصفه الرئيس اللبنانيّ جوزيف عون الاتفاق بأنّه «أول الطريق لاستعادة السيادة وتثمير تضحيات اللبنانيين»، تصرُّ تل أبيب على أنّه صكٌّ أمنيّ لإنهاء نفوذ حزب الله وتفويض الذراع الإيرانيّة داخل لبنان. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنه «إنجاز كبير لإسرائيل»، مؤكداً استمرار بقاء القوات الإسرائيلية في الخزام الأمني إلى حين نزع سلاح «حزب الله».

وتبرز معضلة «السيادة المعلقة» بشكلٍ صارخٍ في بند «إعادة الانتشار التدريجيّ" للقوات الإسرائيليّة ضمن مناطقَ جُربيّة. حيث يفتقر الاتفاق إلى جدولٍ زمنيٍّ ملزم، ويمنح الاحتلال هامشاً فضفاضاً لربط انسحابه بتقييمه الخاص لمستوى نزع سلاح المقاومة وتفكيك بنيتها التحتية العسكريّة. بل إنّ رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو رسّخ هذا الموقف بإعلانه أنّ جيشه سيحتفظ بحريّةِ العمل العسكريّ داخل الأراضي اللبنانيّة لإحباط أيّ تهديد مستقبليّ.

يتجاوز نصُّ الاتفاق حدود وقف إطلاق النار التقليديّ ليتحدث للمرة الأولى عن اعترافٍ متبادلٍ بحقّ كلّ دولةٍ في العيش بأمنٍ وسلامٍ، وإنهاء حالة النزاع بصورةٍ نهائيّة، والبدء بمسار يقود لاتفاق سلام شامل. مع إنشاء مجموعات عمل ولجان مشتركة. وتشكيل مجموعة تنسيق ثلاثيّة تضم لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة للإشراف على الترتيبات الأمنيّة وحصر السلاح بيد الجيش اللبنانيّ. مع ربط المساعدات الدوليّة والماليّة للبنان بمراحل تنفيذ هذه الشروط الصارمة. ما يضع الدولة اللبنانيّة تحت مقصلة الضغط الدوليّ خاصة مع تنفيذ الجيش الإسرائيليّ لأول ضربة بمسيرة في اليوم التالي (السبت) لوقع جنوب لبنان بحجّة تهديد لقواته»، وهو ما يبرهن على الهشاشة الميدانيّة المطلقة لهذا الإطار التفاوضيّ الجديد.

الشرخ الأهليّ ومخاوف الفتنة

فجّر الإعلانُ عن بنود اتفاق واشنطن موجةً عارمةً من الانقسام السياسيّ والميدانيّ الحاد في الشارع اللبنانيّ فور صدوره، ما أعاد فرز القوى المحليّة إلى محاور متصادمة تهدد السلم الأهلي بشكل مباشر. وجاء الرد الرسميّ الفوري يوم السبت من حزب الله على لسان الأمين العام الشيخ نعيم قاسم الذي أعلنَ الرفض القاطع والمطلق للاتفاق، واصفاً إياه بـ «الباطل ومنعدم الوجود» وبأنه إهانة للسيادة الوطنيّة وتنازل مجاني من الحكومة اللبنانيّة بشرعنِ بقاء الاحتلال وربط الانسحاب بنزع سلاح المقاومة الذي يمثل الركيزة الأساسية لمنظومة الردع اللبنانيّة.

وحذّر النائب حسن فضل الله من أنّ الحكومة غير قادرة على فرض التنفيذ بالقوة لأنّ ذلك سيدفع البلاد نحو توترات داخلية خطيرة، امتد هذا الرفض السياسيّ سريعاً إلى الأرض؛ حيث شهدت الضاحية الجنوبية لبيروت مساء الجمعة احتجاجات غاضبة لمناصري الحزب. وتخللها قطع طرق استراتيجيّة مؤدية إلى مطار رفيق الحريري الدوليّ واعتصامات أمام السراي الحكوميّ. ما استدعى استنفاراً عسكريّاً واسعاً للجيش اللبنانيّ لضبط الأمن ومنع الانزلاق نحو الصدام المباشر.

في المقابل، ترى القوى السياسيّة المعارضة للحزب في هذا الاتفاق فرصةً تاريخيّةً لاستعادةِ سيادة الدولة الكاملة وبسط سلطةِ الشرعيّة وحيدة على كامل التراب الوطنيّ وفق اتفاق الطائف وقرار مجلس الأمن الدوليّ ١٧٠١ الصادر في ٢٠٠٦/٨/٢. وهذا التباين الحاد دفع برئيس مجلس النواب نبيه بري السبت إلى إطلاق تحذير عاجل ومؤثر للبنانيين من الانجرار وراء مخططات الفتنة، مستشهداً بالقول «كن في الفتنة كابن اللبون»، في حين يخشى لبنان رسميّاً المقترحات الإسرائيليّة بانتشار الجيش في نقاط حسّاسة مثل مرتفعات علي الطاهر وقلعة الشقيف خشية تحوّلها إلى مدخل لصدام داخليّ مباشر، ما يكشف أن تطبيق الاتفاق يواجه جداراً داخلياً صلباً قد يفتح الباب أمام صراع أهليّ معقّد.

عقدة القصير والتحركات الجيوسياسية السورية

على المقلب الآخر من المشهد، وتحديداً في التحديثات العسكريّة المرصودة قبيل الاتفاق بيومين (الخميس)، تتحرك الخريطة الميدانيّة على الحدود السوريّة اللبنانيّة بشكل متسارع يتجاوز الترتيبات الموضعية ليصوغ معادلة تطويق أمنيّة جديدة لحزب الله من خاصرته الشرقية، وجاء دفع سلطة دمشق بتعزيزات عسكريّة ضخمة شملت وحدات من الفرقة ٧٠ وطائرات مسيّرة نحو منطقة القصير بريف حمص الغربي لبعيد إبراز هذه الجغرافيا الحيوية كعنصر حاسم في صياغة توازنات المنطقة. فالقصير التي كانت مسرحاً لمعركة كبرى عام ٢٠١٣ لتأمين عمق الحزب، مثلت البوابة البرّيّة الأهم لخطوط الإمداد اللوجيستي من سوريا والعراق وإيران.

تتقاطع هذه الخطوة السوريّة لاستعادة سيادة المركز والتحكم الذكي بالحدود عبر سلاح المسيّرات مع رؤية إدارة ترامب الأمريكيّة، التي تسعى بوضوح لدفع دمشق للعب دور «الضامن الحدوديّ» كبديل أمنيّ قليل الكلفة لقطع شرايين الحزب وعزله جغرافياً وتطويقه في وقت يتعرض فيه لضغوطٍ هائلةٍ في الجنوب وعجز الدولة اللبنانيّة عن ضبط كامل حدودها، تضع هذه المعطيات الحدودَ أمام أربعة سيناريوهات مفتوحة تتراوح بين التموضع السوريّ طويل الأمد لامتلاك أوراق تفاوضيّة كبرى، أو حدوث احتكاكات ومناوشات ميدانيّة مع شبكات التهريب والمجموعات المرتبطة بالحزب، أو التوصل إلى صفقة إقليميّة وتفاهم صامت يقضي بضبط دمشق لحدودها مقابل تخفيف الضغوط والعقوبات عنها، أو استغلال إسرائيل لهذه التحركات لتشديد شروطها الأمنيّة وتصعيد خطاب التهديد.

من جهتها، تتابع المؤسسة الأمنيّة الإسرائيليّة هذا التحرك السوريّ بحذر شديد؛ إذ ينصب قلقها على صراع الخرائط الفعليّ وتخشى معضلة الفراغ، بحيث يتحول إضعاف حزب الله إلى استعادة دمشق لنفوذها التاريخيّ الواسع في لبنان وخلق واقع استراتيجيّ جديد ومعقّد على حدودها الشماليّة. ما يثبت أنّ الجغرافيا السوريّة تُبحث في فرض نفسها كرقم أساسيّ لا يمكن تجاوزه في أيّ ترتيباتٍ أمنيّةٍ قادمة بالشرق الأوسط.

الانتلاف الدوليّ ومستقبل الردع العسكريّ

بالتوازي مع هذه الصراعات السياسيّة والميدانيّة، كشفتِ التحركات الدبلوماسيّة المتزامنة الجمعة عن حراك متسارع في أروقة الأمم المتحدة تقوده فرنسا وإيطاليا، في محاولة لتدارك الفراغ الأمنيّ الوشيك مع اقتراب انتهاء ولاية قوات "اليونيفيل" بنهاية العام الجاري، تسعى المبادرة الأوروبيّة، التي صاغتها رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، لتشكيل ائتلاف دوليّ موسع يوفر مظلة أمنيّة وسياسيّة متكاملة لمرحلة ما بعد اليونيفيل تضمن تعزيز قدرات الجيش اللبنانيّ لوجستياً وعسكريّاً لتمكينه من بسط سلطته. وتحييد الجبهة الجنوبيّة لمنع استخدام الأراضي اللبنانيّة كمنصة لتصعيد إقليميّ، وتتلاقى هذه الجهود مع ثلاثةِ خياراتٍ تفنيّةٍ قدمها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لمجلس الأمن، تتراوح بين نشر مئات المراقبين العسكريّين غير المسلحين (بين ٢١٥ ــ ٣٥٠ مراقباً) وكتائب مشاة (تصل إلى أربع كتائب) وقوات رد سريع وضبط المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق عبر نقاط ثابتة ودوريات ميدانيّة.

غير أنّ نجاح هذه الصيغ الدوليّة والترتيبات العسكريّة يصطدم بحقائق الردع على الأرض وبحسابات النفوذ الإيرانيّ، فطهران التي ترى في بنيان حزب الله خط دفاعها الاستراتيجيّ المتقدم تواجه تزايد الضغوط عبر سيناريوهات متعددة. إما الانحناء المؤقت للعاصفة الدبلوماسيّة عبر قبول تراجعات تكتيكيّة في الجنوب مع تحصين النفوذ السياسيّ والبرلمانيّ للحزب داخل مؤسسات الدولة لضمان بقائه كقوةٍ وازنةٍ، أو اللجوء إلى خيار التصعيد الشامل وتحريك الجبهات المساندة عبر الفصائل الحليفة في اليمن والعراق لتأكيد ترابط الساحات وإفشال محاولات خنق الحزب. أو الاستثمار في الفراغ والشلل السياسيّ اللبنانيّ لتعطيل المسار التفاوضيّ.

هذا التعارض الجذريّ بين رغبة إسرائيل في فرض تفوق استخباري وجويّ كامل يمنع أيّ بنية عسكريّة للحزب، وتمسك حزب الله بترسانته الصاروخية البعيدة وشبكة أنفاقه كأدوات ردع متبادل، يحول الاتفاق الإطاريّ والترتيبات الدوليّة المقترحة إلى مجرد هدنة مؤقتة ملغومة بالخروقات. وستظل التوازنات العسكريّة والسياسيّة معلقة فوق صفيح ساخن ينتظر لحظة الانفجار القادمة في حال عجزت الأطراف عن فرض واقع مستدام. والأيام القادمة كفيلة ببيان ما إذا كان اتفاق واشنطن بوابة للاستقرار أم فتيل حربٍ إقليميّة وأهليّة أوسع نطاقاً.

فرص اشتعال الجبهة الهشّة

تتراوح خيارات إيران الاستراتيجية للتعامل مع واقع ما بعد الاتفاق بين مناورات دبلوماسية واحتكاكات ميدانيّة عاصفة؛ ويبرز أولاً سيناريو الاحتواء الدبلوماسيّ والانحناء المؤقت للعاصفة عبر قبول تراجعات تكتيكيّة عسكريّة جنوب الليطاني مع تحصين النفوذ السياسيّ والبرلمانيّ لحزب الله داخل مؤسسات الدولة اللبنانيّة وحماية خطوط الإمداد الخلفيّة في سوريا والعراق، وفي المقابل، يلوح سيناريو التجييش الإقليميّ وتفعيل «وحدة الساحات» بأسلوب هجوميّ عبر دفع الفصائل الحليفة في اليمن والعراق لشن ضربات منسقة ضد المصالح الأمريكيّة والإسرائيليّة إذا شعرت طهران بخطر اجتثاث الحزب، بينما يرتكز السيناريو الثالث على الاستثمار في الفراغ السياسيّ اللبنانيّ والشلل الدستوريّ والضغط الاقتصادي لرهن انتخاب رئيس الجمهورية وإعادة الإعمار بمدى التنازلات الأمنيّة المطلوبة ومراعاة مصالحها.

تتشابك هذه السيناريوهات مع صياغة توازنٍ عسكريّ جديد ومفهوم متطور للردع المتبادل، فرغم سعي إسرائيل لإنهاء البنية الهجوميّة للحزب قرب الحدود معتمدةً على تفوقها الجويّ، يستند ردع الحزب على شبكة أنفاقه العميقة وترسانته الصاروخية بعيدة المدى والمسيّرات الانقضاضيّة المتموضعة في عُمق البقاع وشمال الليطاني، ما يعني أنّ إبعاد المقاتلين لا يلغي القدرة على تبادل الضربات التدميريّة.

الاتفاق وقعته الحكومة اللبنانيّة وإسرائيل، وحزب الله المعني بالدرجة الأولى بالاتفاق هو خارج إطار بروتوكول التوقيع، ولكنه في صلب مضمونه، ومع رفض الحزب للاتفاق وإصرار تل أبيب على البقاء، يراوح الاتفاق في مكانه.

هذا التعارض البنيويّ يجعل الاتفاق الإطاريّ هشّاً ومحفوفاً بالمخاطر لغياب الثقة التاريخيّة، وستظل احتمالاتُ الخرقِ العسكريّ الميدانيّ قائمةً بقوة نظراً لتمسكِ إسرائيل بحقّ التدخل المباشر لإحباط ما تراه «تهديداً وشيكاً»، كما حدث في خرق السبت، بقصف طائرة مسيّرة موقعاً جنوب لبنان، بعد أقل من يوم على توقيع الاتفاق، وهذا أمرٌ يرفضه لبنان رسميّاً ويعتبره خرقاً للسيادة، لتصبح الترتيباتُ الأمنيّة بأكملها أشبه بهدنة مؤقتة فوق أرضية ملغومة، يمكن لأي سوء تقدير ميدانيّ أو غارة وقائية أن يفجر الصراع الإقليميّ الشامل ويعيد إشعال الجبهة بشكل أعنف مما كانت عليه. لتجيب الأيام القادمة من عام ٢٠٢٦ عن الأسئلة المعلقة حول مصير الاستقرار في الشرق الأوسط.

عملية السلام والمجتمع الديمقراطي بين تحولات الحركة الكردية وتردد السلطات التركية

دجوار أحمد آغا

عادت عملية السلام والمجتمع الديمقراطي القائمة بين حركة التحرر الكردستانية، والسلطات التركية مرة أخرى إلى واجهة المشهد السياسي بعد سلسلة من التطورات غير المسبوقة التي شهدها عام ٢٠٢٥. وفي مقدمتها إعلان حزب العمال الكردستاني، عقب مؤتمره الثاني عشر وقف الكفاح المسلح، ثم تنظيم مراسم رمزية لإحراق الأسلحة. في خطوة اعتُبرت رسالة سياسية تؤكد الانتقال من خيار المواجهة العسكرية إلى خيار العمل السياسي والديمقراطي.

هذه التطورات أعادت إحياء الآمال بإمكانية فتح صفحة جديدة في واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في تاريخ الجمهورية التركية، والتي أودت بحياة عشرات الآلاف وأثرت في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية طوال خمسة عقود. غير أن مرور أشهر طويلة على هذه المبادرة، دون ظهور إطار قانوني واضح، أو خطوات تنفيذية واسعة من جانب الدولة التركية، أثار تساؤلات متزايدة حول مستقبل العملية برمتها. وما إذا كانت البلاد تسير فعلاً نحو سلام دائم، أم أنها تدخل مرحلة جديدة من إدارة الأزمة دون حل جذري.

تحولات جوهرية

يُنظر إلى القرارات الصادرة عن المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الكردستاني، الذي انعقد في الفترة ما بين الخامس والسابع من أيار ٢٠٢٥، باعتبارها من أكثر التحولات أهمية منذ تأسيس الحزب في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٧٨.

شكلت مراسم إحراق الأسلحة، التي نُظمت بصورة رمزية في ١١ تموز ٢٠٢٥ في كهف «جاسنه» في منطقة سوردash بقضاء دوكان شمال السليمانية، في باشور كردستان، امتداداً عملياً لهذه التحولات. فالرسالة الأساسية لم تكن مجرد التخلص من السلاح، وإنما التأكيد على أن المرحلة المقبلة ينبغي أن تُدار عبر السياسة والمؤسسات المنتخبة والقانون، لا عبر الصراع العسكري.

ورغم أن الخطوة حملت بعدا رمزيا أكثر من كونها عملية نزع سلاح كاملة، فإنها مثلت مؤشراً سياسياً هاماً على استعداد حركة التحرر الكردستانية، للانتقال إلى مرحلة جديدة، إذا توفرت الضمانات القانونية والسياسية اللازمة.

يقوم مشروع المجتمع الديمقراطي، على قناعة أن حل القضية الكردية في باكور كردستان الضمانة لاستقرار تركيا، الذي لا يمكن تحقيقه عبر المقاربة الأمنية وحدها، وإنما من خلال بناء نظام سياسي أكثر انفتاحاً يضمن مشاركة الجميع في إدارة الشأن العام. وتتضمن هذه الرؤية توسيع صلاحيات الإدارات الذاتية، وتعزيز المشاركة الشعبية، واحترام التعدد اللغوي والثقافي، وضمان الحريات السياسية، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس المواطنة المتساوية.

يجب توفير الإطار القانوني والدستوري

إنهاء العمل المسلح، كان يفترض أن يقابله انتقال متزامن للدولة نحو إصلاحات قانونية ودستورية، تسمح بممارسة النشاط السياسي بحرية، وتزيل القيود التي تراكمت خلال سنوات

الصراع، إلى جانب الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان، ليقود العملية السياسية بنفسه. غير أن هذه المرحلة لا تزال تواجه تحديات كبيرة، لأن التحول من الصراع العسكري إلى العمل السياسي يحتاج إلى بيئة قانونية جديدة، تضمن الثقة المتبادلة، وهو ما لم يتحقق حتى الآن بصورة كاملة من جانب السلطات التركية.

تجمع غالبية الدراسات القانونية والسياسية التي تناولت عمليات السلام حول العالم، على أن إنهاء النزاعات المسلحة لا يكتمل بمجرد وقف إطلاق النار أو التخلي عن السلاح، بل يحتاج إلى منظومة قانونية متكاملة تنظم المرحلة الانتقالية. وفي الحالة الكردية ـ التركية، يبرز هذا الجانب باعتباره أكثر الملفات حساسية، إذ لا يزال القانون التركي يصنف حزب العمال الكردستاني منظمة «إرهابية»، كما لا توجد حتى الآن تشريعات خاصة تنظم آليات إعادة دمج المقاتلين السابقين، أو تحدد الضمانات القانونية المتعلقة بالعودة إلى الحياة المدنية، بالإضافة الى أن عدداً من الملفات الأخرى التي ما زالت عالقة، منها على سبيل الذكر لا الحصر (الاعتراف باللغة الكردية وإصلاح قوانين مكافحة الإرهاب، وإطلاق سراح الأسرى، وإعادة النظر في بعض التشريعات التي يرى سياسيون ومنظمات حقوقية أنها تحد من حرية العمل السياسي والتعبير).

منذ الإعلان عن التحولات الجديدة، أكدت السلطات التركية أن هدفها الوصول إلى السلام، وأن إنهاء العمل المسلح يمثل تطوراً إيجابياً، لكنها شددت في الوقت نفسه على أن أي خطوات لاحقة يجب أن تتم وفق مؤسسات الدولة والقانون. وكان أبرز إجراء سياسي معلن تشكيل لجنة برلمانية لمناقشة الجوانب القانونية والسياسية، المتعلقة بالمرحلة المقبلة، وهو ما اعتبرته الحكومة بداية لمسار مؤسساتي يهدف إلى بناء توافق سياسي واسع حول مستقبل القضية.

مقاربات الحكومة التركية والثقة المفقودة

ينتقدو الحكومة يرون أن الحكومة التركية، لم تقم بما هو مطلوب منها، خصوصاً في ظل غياب جدول زمني واضح للإصلاحات. وعدم الإعلان عن مشاريع قوانين تعالج الملفات الأساسية المرتبطة بالمرحلة الجديدة. كما يشير هؤلاء إلى استمرار السياسات الأمنية، والقضائية، بحق سياسيين ونشطاء كرد. معتبرين أن ذلك يبعث برسائل متناقضة مع الخطاب الداعي إلى الحل السياسي.

وترى أحزاب كردية، وفي مقدمتها القوى الداعمة لمسار الحل السياسي، أن حركة التحرر الكردستانية، اتخذت خطوات كبيرة تمثلت في إنهاء العمل المسلح، وانسحاب قوات الكريلا من باكور كردستان إلى مناطق الدفاع المشروع، بينما لا تزال الدولة تتحرك بوتيرة أبطأ كثيراً، ويعتبر عدد من السياسيين والمحللين أن تشكيل لجنة برلمانية يمثل بداية هامة، لكنه لا يرقى إلى مستوى التحولات التي شهدتها المرحلة الكردية، إذ لم يترافق مع إصلاحات تشريعية أو إجراءات لبناء الثقة، مثل تعديل بعض القوانين، أو توسيع مساحة العمل السياسي.

كما يذهب بعض المراقبين إلى أن بطء الخطوات الحكومية، قد يرتبط بحسابات سياسية داخلية، منها حساسية الملف للرأي العام التركي، وحرص الحكومة على تجنب خطوات قد تستغلها المعارضة القومية في المنافسة الانتخابية.

تاريخ عملية السلام في تركيا يوضح أن أزمة الثقة، كانت دائماً أحد أهم أسباب تعثر المبادرات السابقة، فقد انهارت محاولات عديدة بسبب غياب الضمانات القانونية، أو بسبب التطورات الأمنية، أو نتيجة الاستقطاب السياسي الداخلي، واليوم، ورغم اختلاف الظروف، لا تزال هذه المعضلة قائمة، فحركة التحرر الكردستانية، تنتظر خطوات قانونية، تؤكد جدية الدولة، بينما تتعامل الدولة التركية مع عملية السلام، بالإجراءات الأمنية، والعسكرية، ما يؤدي إلى حالة من الجمود.

الظروف الإقليمية المحيطة بباكور كردستان

لا يمكن فصل مستقبل عملية السلام عن البيئة الإقليمية، المحيطة بباكور كردستان وتركيا، فالقضية الكردية ترتبط بتطورات تشهدها سوريا والعراق وإيران، كما تتداخل مع حسابات الأمن القومي التركي، وعلاقات أنقرة مع القوى الدولية، ولهذا السبب، فإن أي تقدم داخلي في ملف السلام ستكون له انعكاسات إقليمية واسعة، سواء فيما يتعلق بالعلاقات مع الإدارة الذاتية، أو بالتنسيق الأمني مع العراق، في ظل التوترات التي تشهدها العلاقة بين هولير وبغداد، حيث يعتبر باشور كردستان بوابة تركيا الى العراق، وفي المقابل، فإن استمرار حالة الجمود قد يفتح المجال أمام عودة التوترات الأمنية، وهو ما قد يعيد القضية إلى مربع المواجهة بعد أن بدت أمام فرصة تاريخية للانتقال إلى السياسة.

لا يمكن أن تستمر العملية بشكلها الحالي في المراحل المقبلة، إذ لا بد من اتخاذ خطوات عملية من شأنها أن تُسرع من وتيرة العملية. وهذا الأمر يتمثل من خلال إقرار إصلاحات قانونية عاجلة، وتوسيع الحريات السياسية، وإطلاق آليات للعدالة الانتقالية، وبناء الثقة، بما يسمح بترسيخ السلام على المدى الطويل. هذا الأمر إن حدث؛ سوف ينعكس ايجاباً على عموم الشرق الأوسط. وليس فقط على باكور كردستان وتركيا. وتركيا تريد الإبقاء على المبادرات السياسية دون ترجمتها على أرض الواضع. الأمر الذي يؤدي إلى إطالة المرحلة الانتقالية، دون خَفيق اختراق حقيقي، ويُؤكّد الشكوك حول مماطلة السلطات في تنفيض الاجراءات القانونية الى ما بعد الانتخابات القادمة.

التحولات التي أعلنتها حركة التحرر الكردستانية من أبرز المحطات في تاريخ الصراع الكردي التركي، وتُشكّل ضمانة حقيقية للحل السياسي السلمي للقضية الكردية، فهي تعكس انتقالاً من منطق القوة إلى منطق السياسة، وتفتح نافذة لإعادة صياغة العلاقة بين السلطات، وحركة التحرر الكردستانية، ضمن إطار ديمقراطي وقانوني، لكن نجاح هذه اللحظة التاريخية لا يعتمد على المبادرات الأحادية، بل على قدرة الأطراف على تحويل الإعلانات السياسية إلى إجراءات عملية.

التجارب المقارنة في إنهاء النزاعات، تشير إلى أن السلام المستدام، لا يقوم على الرمزية وحدها، وإنما يحتاج إلى قوانين، ومؤسسات، وضمانات، وآليات لبناء الثقة، وبعد مرور ما يقارب عاماً على التحولات التي شهدتها حركة التحرر الكردستانية، لا يزال المشهد مفتوحاً على احتمالات متعددة، فقد وُضعت أسس سياسية جديدة، إلا أن البناء القانوني والمؤسساتي الذي يُمنح هذه الأسس النجاح لم يكتمل بعد، ومن هنا، تبدو المرحلة المقبلة حاسمة، في تحديد ما إذا كانت تركيا، تتجه نحو تسوية تاريخية تعيد صياغة علاقتها بالكرد، أم أن العملية ستبقى رهينة البطء والتردد ومصالح انتخابية، بما يحول دون استثمار الفرصة التي أتاحتها التحولات الأخيرة.

تركيا ومؤتمر التحوّل الديمقراطي للجمهورية

نوري سعيد

في ٢٠٢٦/٦/١٣ عُقد في إسطنبول مؤتمر التحول لجمهورية ديمقراطية تشاركية في المئوية الثانية لقيام الجمهورية التركية. وسط آمال بأن يكون المؤتمر فاتحة خير على شعوب تركيا ومنها شعبنا الكردي وترسيخ للسلم الأهلي ونبذ الفكر الإقصائي العنصري لأن أردوغان حتى الأمس القريب كان يُصرّح: "الكرد أتراك جبال نسوا لغتهم التركية ولا وجود للغة الكردية إنما هي خليط ومزيج من عدة لغات". من هنا على الساسة وأصحاب القرار في تركيا تحويل قرارات المؤتمر إلى أفعال. وألا تكون القرارات ذر للرماد في العيون. وكسباً للوقت ومحاولة لخلق شرخ في صفوف حزب العمال الكردستاني. لأن تركيا تُجيد اللعب على أكثر من حبلٍ وتتقن انتهاز الفرص. والتاريخ التركي مليء بالألاعيب والخدع السياسية فأتاتورك في حروبه التحريرية أثناء الحرب العالمية الأولى كان يرتدي الزي الكردي ويتقرب من رؤساء العشائر الكردية لمساعدته في تلك الحروب. وكان يصرح: تركيا مناصفة بين الترك والكرد. وعندما انتصر ألغى اتفاقية سيفر ١٩٢٠ التي اعترفت بالحكم الذاتي للكرد في تركيا. وعقد اتفاقية لوزان ١٩٢٣ مع دول الحلفاء. حيث ألغت بنود سيفر. وعندما انتقض الشيخ سعيد ١٩٢٥ طالباً منح الكرد حقوقهم المشروعة أعدمه أتاتورك. هذا يعني أنه لا يمكن الوثوق بتركيا. وهي الآن تراقب التطورات الدولية والإقليمية في المنطقة وماذا سيحصل لمشروع الشرق الأوسط الجديد: لأنها تُدرك ما يحصل لإيران سوف يحصل لتركيا أيضاً. من هنا جاءت الدعوة لعقد مؤتمر إسطنبول الأخير. وحتى الآن لم تصدر عن تركيا أية بادرة حُسن نية تجاه دعوة القائد عبد الله أوجلان للسلام. لا بل تتدخل حتى في شؤون روج آفا. فهي تربط فتح معبر نصيبين - قامشلو بشرط تسليم قوات سوريا الديمقراطية سلاحها الثقيل لتركيا. وكأن قوات سوريا الديمقراطية تملك صواريخ بالستية أو عابرة للقارات. مع إن فتح المعبر هو اجراء إنساني ويصب في مصلحة الشعبين السوري والتركي. وأيضاً لم تفرج عن المعتقلين السياسيين في سجونها وكذلك لم تطلق سراح رجل السلام القائد أوجلان. وعليه فالمأمول أن تنتهي العداوة التركية للكُرد ليس في تركيا فقط بل في الأجزاء الأخرى. وأن يعم السلام ربوع تركيا والمنطقة. رغم إن ما نتمناه شبه محال: لأن تركيا لا تزال على نهجها وترفض الجلوس مع أي طرف يخالفها الرأي وإذا جلست كما حصل في إسطنبول. فهي لا تنفذ أي شيء عملياً لا بل تنفذ العكس تماماً أي ينطبق عليها المثل الشعبي: "أسمع كلامك أصدقك أرى أفعالك أستغرب". ومن ذلك أنها قبل عدة أشهر عيّنت "وصي تركي" على كل رئيس بلدية كردي مع أنهم منتخبون من قبل الشعب. بمعنى لا يحق لرئيس البلدية اتخاذ أي قرار إلا بعد أخذ موافقة الوصي "يا هيك ديمقراطية يا بلا".

رجوع لبنان إلى أهله

يوسف الديني

بلغت الحالة اللبنانية مستوىً من الخطورة يتجاوز مسألة الدولة داخل الدولة. وسلاح "حزب الله". وخطابه المضاد لمنطق الدولة؛ إلى شرعنة تأرجحه بين أن يكون ملفاً تابعاً لإيران. أو ذراعاً مصطنعة تتحول إلى جزء عضوي من الجسد السياسي الإيراني. وبين الصمت على الاستباحة الإسرائيلية لحدوده الجنوبية. وكأنّها مساحة مفتوحة للردع والاستهداف بحجة أمن إسرائيل.

رغم كارثية الواقع اللبناني. فإنّ الخطرَ الأعمقَ ليس في تردي الأمن والاقتصاد فقط؛ بل في محاولة التعايش مع العطب الذي أصابه منذ عقود. من خلال التعامل مع "حزب الله" كتابعٍ لإيران. أو كممثلٍ للبنان قابل للاستهداف. وتحويل هذا العطب إلى "حقيقة" لا بدَّ من إدارتها. بينما يراد أن تموت الفكرة الأبسط: لبنان دولة ذات سيادة. لا ساحة تجريبية لمشاريع الأغيار.

قصَّة التسوية مع إيران. التي يُراد إقحام لبنانَ فيها عبر اختزاله في "حزب الله". لا ينبغي أن تضيع في زحام الاستحقاقات الضيقة. فيجب عدم قراءة أي تفاهم أميركي- إيراني جديد من نافذة الملف النووي وحده. ولا من خلال العقوبات وأمن الملاحة في مضيق هرمز. الأخطر أن يتحوّل الاتفاقُ إلى اعتراف غير مباشر بحق إيران في امتلاك امتدادات ميليشياوية داخل دول عربية ذات سيادة. بحجة توحيد الساحات. بينما كشفت الأزمة الإيرانية أنّ الشرق الأوسط ساحة واحدة لا تنفصل معضلاتها عن فوضى التدخّل السيادي. وعن الصلف الإسرائيلي أيضاً.

تضمين لبنانَ في أي اتفاق من زاوية "حزب الله" خطر على المنطقة. ولا يمكن شرعنته مهما بلغت الرغبة في الهروب منها. لأنّ معنى ذلك تحويلُ بيروت -وربما عواصم أخرى لاحقاً- إلى ملفاتٍ إيرانية. وهو ما يعني أنّ الدولَ ذات السيادة لا تعود صاحبة القرار الأول في ضبط السّلاح واحتكار العنف. وهما من أهم أركان مفهوم الدولة الحديثة. وهذا الاستسهال التفاوضي مقلقٌ: ليس كسلوكٍ؛ بل حتى كلغةٍ سياسية حين يُطلب من إيرانَ تقديم ضمانات حول سلوك "حزب الله" بدل إنهاء تبعيته.

لم تكن محاولاتُ إيرانَ وإسرائيلَ تحويل لبنانَ إلى ساحة حرب بالوكالة ممكنة. لولا الهشاشة اللبنانية. وهي هشاشة لم تبدأ في السابع من أكتوبر (تشرين الأول)؛ بل تعود إلى اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩. مع تبرير انتهاكِ "منظمة التحرير الفلسطينية" للسيادة. وفتح أبواب فوضى السّلاح الخارج عن الدولة. وحين اجتاحت إسرائيلُ لبنان عام ١٩٨٢ لإخراج "منظمة التحرير". كانَ ذلك إيذاناً بولادة مشوهة لذراع إيرانية أكثرَ تعقيداً وتوغلاً في الداخل.

ومنذ اجتياح ١٩٨٢. ثم حرب ٢٠٠٦. وصولاً إلى التصعيد بعد السابع من أكتوبر أثبتت النظرة الحربية ومحاولة محو هذه الكيانات خارج السياسة أنَّها غير واقعية. صحيح أنَّ إسرائيل تستطيع الحد من ترسانة "حزب الله". وتصفية قادته. وضرب بناه العسكرية. ولكنها لا تستطيع خارج أقواس السياسة والتفاوض استعادة لبنان أو بناء الدولة. بل إنَّ الإفراط في الاستهداف العبثي يمنح سردية الحزب قبلة حياة. ويعيد التحشيد إلى أجيال في الجنوب لم تعد تتذكر طعم الاطمئنان.

المفارقة أنَّ التحدثَ عن الأذرع كجزءٍ من الجسد الإيراني هو تحوّل غير منطقي بعد الفشل الوظيفي لهذه الكيانات. فقد راهنت طهرانُ طويلاً على أن "حزب الله" والميليشيات العراقية والحوثيين و"حماس" خطوط دفاعها المتقدمة. ولكن الحروب الأخيرة أثبتت أن تلك الأذرع لم تعد قادرة على إنتاج الرَّدع كما تخيلته طهران. "حماس" خرجت منهكة. و"الحزب" تلقّى ضرباتٍ موجعة طالت أهم قياديه. وبقية الأذرع راوحت عند هامش وحدود الرغبة في البقاء. وبقي الضرر الحقيقي الذي تتجرعه الدول إلى اليوم. وهو أنَّ تلك الكيانات استبدلت بوظيفة الردع تأزم الداخل وتعطيل الدولة. وهذا ما يفسر قدرة "الحزب" على الوقف كحجر عثرة طوال هذه السنوات أمام مشروع استعادة الدولة اللبنانية.

الواقعية التي يتم التذرع بها بُلغة سياسية هي رهن للبنان بكل تنوعه ومقدراته لأن يكون أسيراً بين الاستتباع الإيراني والصلف الإسرائيلي. وأي تفاوض على بقاء هذه الحالة خطير وله تبعاته على المنطقة. صحيح جداً أنَّ نزع سلاح "الحزب" وإدارته سياسياً ملف شاق جداً. ولكن صعوبته لا تبرر الاستسلام له. ولا الانشغال بأعراض الداء العضال بحجة أنَّه لا شفاء منه.

لا تكفي مطالبة إيران وإسرائيل بالخروج من لبنان أو احترام سيادته. الأهم أن يُخرج لبنانُ من مخيال طهرانَ كساحة نفوذ. ومن مخيال إسرائيلَ كمنطقة عازلة قابلة للانفجار. ومن تدخلات القوى الدولية التي تحاول استغلالَه كورقة في صفقة أكبر.

بعد الاتفاق الهش لم تعد الحرب ومآسيها أخطر تحديات اليوم التالي. الأخطر أن يُطَبِّع العالم مع هذه التشوهات السياسية التي تنتهك سيادة الدول. وتقامر بمصائر العباد والبلاد.

بعد أكثر من ست سنوات من العطش..

أهالي الحسكة ينتظرون مياه علوك والوعود تتجدد

الحسكة/ رغد محمد ـ أكد مواطنون من مدينة الحسكة إن أزمة المياه المستمرة منذ سنوات زادت من معاناتهم اليومية وأجبرتهم على الاعتماد على الصهاريج والخزانات العامة لتأمين احتياجاتهم الأساسية. وأشاروا إلى أن ارتفاع أسعار المياه ورداءة جودة بعضها شكّلا عبئاً إضافياً على الأهالي. مطالبين الجهات المعنية بالإسراع في إعادة ضخ مياه علوك بشكلٍ منتظم وإنهاء سنوات طويلة من العطش والانتظار.

تعيش مدينة الحسكة منذ أكثر من ست سنوات أزمة مياه خانقة نتيجة الانقطاعات المتكررة لمياه الشرب القادمة من محطة علوك. والتي ارتبطت خلال السنوات الماضية بالتوترات القائمة في منطقة سري كانيه والانقطاعات المستمرة للمحطة.

على الرغم من عشرات الوعود والإعلانات التي أُطلقت بشأن إعادة ضخ المياه بشكلٍ منتظم. لا يزال عشرات آلاف السكان يعتمدون على الصهاريج والخزانات المنتشرة في الأحياء لتأمين احتياجاتهم اليومية من المياه. كما تزداد المخاوف من جودة المياه المنقولة عبر بعض الصهاريج وما قد تسببه من مشكلات صحية للسكان.

ومع دخول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة تتضاعف معاناة الأهالي الذين يضطرون لتحمّل أعباء مالية إضافية للحصول على المياه. في وقتٍ تشهد فيه المدينة ظروفاً معيشية واقتصادية صعبة.

وكان نائب محافظ الحسكة أحمد الهلالي قد أعلن في وقتٍ سابق أن ضخ المياه إلى المدينة سيبدأ اعتباراً من الأول من تموز. الأمر الذي أعاد الأمل للكثير من الأهالي الذين انتظروا وصول المياه إلى منازلهم بعد أشهر طويلة من الانقطاع. إلا أن السكان يؤكدون أن الانتظار بات جزءاً من حياتهم اليومية وأنهم سئموا الوعود المتكررة التي لا تنعكس على أرض الواقع. وسط مطالبات بإيجاد حلول جذرية تنهي سنوات العطش والمعاناة.

مبالغ كبيرة مقابل مياه لا تُغطي الاحتياجات

وفي هذا السياق. قال لصحيفتنا "روناهي" ماهر محمد مصطفى أحد سكان الحسكة إن الأهالي ينتظرون منذ سنوات عودة مياه علوك بشكلٍ منتظم. مشيراً إلى أن الوعود تتكرر في كل مرة دون أن يلمس المواطنون نتائج حقيقية على أرض الواقع.

وأضاف إن السكان يسمعون باستمرار عن أعمال إصلاح وصيانة أو عن مواعيد جديدة لإعادة الضخ إلا أن الأزمة ما تزال مستمرة. في حين يبقى المواطن هو المتضرر الأول من هذا الواقع. وأوضح إن "الحاجة إلى المياه تزداد بشكلٍ كبير خلال فصل الصيف. خاصةً مع ارتفاع درجات الحرارة ما يجعل تأمين المياه من أهم التحديات التي تواجه الأسر يومياً".

وأشار إلى أن معظم العائلات باتت تعتمد على الخزانات العامة والصهاريج الخاصة. إلا أن هذه الوسائل لا تلبي الاحتياجات الفعلية للسكان فضلاً عن تكلفتها المرتفعة. ولفت إلى "سعر تعبئة خمسة براميل من المياه وصل إلى نحو ستين ألف ليرة سورية. وهو مبلغ يشكل عبئاً كبيراً على الكثير من الأسر التي تعاني أصلاً من تراجع القدرة الشرائية وارتفاع أسعار مختلف المواد الأساسية".

وأكد أن المشكلة لا تتعلق بالكميات فقط بل تشمل أيضاً جودة المياه. موضحاً أن آخر كمية مياه تم شراؤها عبر صهريج كانت سيئة النوعية. ما تسبب بإصابة أفراد من عائلته بحالات تسمم استدعت نقلهم إلى مشفى الشعب لتلقي العلاج.

وطالب الجهات المعنية ومحافظ الحسكة بالعمل على إعادة ضخ المياه بشكل مستدام. مشدداً أن الأهالي تعبوا من الانتظار ومن سماع المواعيد المتكررة دون نتائج فعلية. وأن الحصول على مياه نظيفة وآمنة حق أساسي لا ينبغي أن يبقى رهناً بالوعود.

الحسكة عطشى.. مطالب بحلول عاجلة

من جانبها شددت المواطنة "فصلة محمد" إن أزمة المياه أصبحت واحدة من أكبر التحديات التي تواجه سكان الحسكة. مؤكدةً أن الأهالي يعيشون حالة معاناة يومية في سبيل تأمين أبسط احتياجاتهم من المياه.

وأضافت أن السكان ملّوا من الاعتماد على الصهاريج التي تُستنزف دخل العائلات بشكلٍ مستمر "الكثير من الأسر تضطر لتقليص نفقاتها الأساسية من أجل تأمين المياه. في وقتٍ يفترض أن تكون هذه الخدمة متاحة بشكلٍ طبيعي لجميع المواطنين".

وتطرقت إلى "عملية الحصول على المياه لا تقتصر على دفع تكاليف الصهاريج فقط بل تترافق أيضاً مع مشقة كبيرة في نقل المياه وتخزينها واستخدامها بحذر شديد بسبب ندرتها. الأمر الذي حول المياه إلى هاجسٍ يومي داخل كل منزل".

وأكدت إن "جودة المياه تشكل مصدر قلق إضافي للأهالي إذ إن كثيراً من العائلات لا تعرف مدى صلاحية المياه التي تصلها عبر الصهاريج. ما يثير المخاوف بشأن انعكاساتها الصحية وخاصةً على الأطفال وكبار السن".

وتابعت: "سكان الحسكة انتظروا طويلاً تنفيذ الوعود المتعلقة بإعادة ضخ المياه إلا أن سنوات الانتظار الطويلة جعلت المواطنين يفقدون الثقة بالمواعيد المعلنة". مشددةً على أن الأهالي لا يريدون وعوداً جديدة بل خطوات عملية تنهي معاناتهم.

وختمت حديثها بمناشدة الجهات المعنية الإسراع في معالجة الأزمة وتأمين المياه بشكلٍ دائم ومستقر لجميع الأحياء: "مدينةُ الحسكة تعيش حالة عطش حقيقية وأن السكان لم يعودوا قادرين على تحمل المزيد من الأعباء الناجمة عن استمرار أزمة المياه".

خفض الأسعار يواكبه شح في المحروقات وطوابير أمام المحطات

مركز الأخبار ـ بعد إعلان خفض أسعار المحروقات. تشهد معظم المدن السورية أزمة حادة تمثلت بفقدان البنزين والمازوت. وازدحام محطات الوقود. وسط تفسيرات رسمية تتحدث عن اختناقات مؤقتة. ومعلومات غير مؤكدة تربط الأزمة بشحنة بنزين غير مطابقة للمواصفات.

لم ينجح قرار خفض أسعار المحروقات في تهدئة الشارع السوري. إذ سرعان ما تحولت حالة التفاؤل إلى أزمةٍ واسعة شملت معظم المدن. مع اختفاء البنزين والمازوت من العديد من محطات الوقود. وعودة الطوابير الطويلة والسوق السوداء. الأمر الذي انعكس على حركة النقل ومصالح المواطنين. وأثار موجة من التساؤلات حول أسباب الأزمة وتوقيتها.

اختناق مؤقت

شهدت مدن دمشق وحلب واللاذقية وطرطوس وحمص ودرعا ودير الزور إلى جانب مدينة إدلب وريفها. نقصاً حاداً في المشتقات النفطية. ولا سيما البنزين. ما أدى إلى توقف عدد كبير من محطات الوقود عن البيع بعد نفاد مخزونها. بينما اقتصر التزود في بعض المناطق على محطات "سادكوب". وسط ازدحام غير مسبوق وطوابير انتظار طويلة.

وفي إدلب. ارتفع سعر لتر البنزين في السوق السوداء إلى نحو ٨٠ ليرة تركيّة. بالتزامن مع إغلاق مؤقت لعدد من المحطات. الأمر الذي زاد من معاناة المواطنين وأثر بشكلٍ مباشر على حركة النقل والأنشطة اليومية.

من جهتها. أوضحت وزارة الطاقة في الحكومة المؤقتة أن ما تشهده الأسواق لا يعود إلى نقص في توفر المشتقات النفطية. وإنما إلى "اختناق مؤقت" في عمليات التزود. مؤكدةً أن المخزون الاستراتيجي متوفر. وأن عمليات النقل والتوريد مستمرة بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وأرجعت الوزارة الازدحام إلى تغير مفاجئ في سلوك المستهلكين بعد انتشار شائعات حول أسعار المحروقات. ما دفع أعداداً كبيرة من المواطنين إلى شراء الوقود خلال فترة قصيرة. الأمر الذي تسبب بانخفاض مخزون بعض المحطات مؤقتاً. وأكدت الوزارة أنها كثفت عمليات الاستجرار والتوزيع لضمان عودة الانسيابية إلى محطات الوقود. داعيةً المواطنين إلى عدم التهافت على شراء المحروقات. ومشددةً على أن الإمدادات مستمرة بشكلٍ منتظم.

روايات متباينة

في المقابل. تداولت مصادر إعلامية معلومات مختلفة حول أسباب الأزمة. إذ ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن شحنة بنزين تُقدّر بنحو ٣٠ ألف طن وصلت إلى البلاد. وتبيّن لاحقاً - بحسب مصادره- أنها غير مطابقة للمواصفات الفنية المطلوبة.

وأضاف المرصد أن جزءاً من هذه الشحنة وُزّع على بعض المحطات قبل أن ترد شكاوى من أصحاب مركبات حول أعطال ميكانيكية مفاجئة. ما دفع الجهات المعنية. وفق تلك المعلومات. إلى سحب الكميات الموزعة. وهو ما أدى إلى تراجع الكميات المتاحة للتوزيع وتفاقم أزمة البنزين في عددٍ من المحافظات. وأشار المرصد إلى إن هذه المعلومات ما تزال قيد المتابعة والتحقق. ولم يصدر بشأنها أي تأكيد رسمي حتى الآن.

وتنعكس أزمة المحروقات بصورة مباشرة على مختلف القطاعات. ولا سيما النقل والإنتاج وأسعار السلع والخدمات. في وقتٍ يعيش فيه السوريون أوضاعاً اقتصادية ومعيشية صعبة. مع استمرار المطالبات بإيجاد حلول سريعة وشفافة تضمن استقرار توفر الوقود. وتمنع تكرار مثل هذه الأزمات. خاصةً بعد أن اعتبر كثير من المواطنين إن انخفاض الأسعار لم يحقق الفائدة المرجوة في ظل غياب المادة من الأسواق وعودة السوق السوداء إلى الواجهة.